الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب بعين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي

أثر كوفيد-19 على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للبترول (دراسة حالة الجزائر 2019-2022)

شعبة: العلوم الاقتصادي

تخصص: تحليل اقتصاد واستشراف

اعداد الطالبتين:

- جيلالي بلوفة سليمة
- جليل صهير

اشراف الأستاذ:

زناقي سيد احمد

أعضاء لجنة المناقشة:

زناقي سيد احمد	أستاذ محاضر (أ) بجامعة عين تموشنت	مشرفا
بن يلني مراد	أستاذ محاضر (أ) بجامعة عين تموشنت	رئيسا
سي محمد كمال	أستاذ محاضر (أ) بجامعة عين تموشنت	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 / 2023

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أ داء هذا
الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل
فمصداق لقوله صلى الله عليه وسلم ﴿من لا يشكر الناس لا يشكر الله﴾
يشرفنا أن نتقدَّم بالشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى الأستاذ
المشرف زناقي سيد احمد الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته
وإرشاداته القيمة طول هذه السنوات ولإتمام هذا العمل
وكل من مدَّ يد المساعدة وساهم منا في تذييل ما واجهنا من صعوبات
في هذا العمل.
إلى كل هؤلاء شكرا جزيلا

الإهداء

اهدي تخرجي إلى اللذان أوصياني بالله برا وإحساناإلى من علماني كل أمور الحياة على حساب جهدهما وطاقتهما أبيوأمي اللذان أنار لي دربي بدعائهم، والى من وقفت بجانبي دائما سندي في الحياةأختيأسيا، والى اعز صديقة سليمة رفيقة دربي وكل الشكر إلىأساتذتي الذين وقفوا معي خلال هذه الرحلة الطويلة من النجاح.

جليل صهير

الإهداء

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات" بعد مسيرة دراسية حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والمشقة والتعب اليوم نقطف ثمرها والحمد لله، أهدي تخرجي إلى روح أبي الراحل لو كنت موجودا معي الآن لكان لتخرجي طعما أخر وثمرة أخرى رحمك الله، شكرا إلى من سهرت الليالي الطويلة من أجل أن أكون بخير وبذلت الغالي والنفيس من أجلي أنا وإخوتي أمي الغالية رعاك الله لنا وسندي وقوتي أختي العزيزة التي تحملت الكثير وعانت وقوفي في هذا المكان لم يكن ليحدث لولا تشجيعها المستمر لي، إلى عائلتي وأصدقائي وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون أقدم لكم هذا العمل المتواضع.

جيلالي بلوفة سليمة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار المترتبة على فيروس كوفيد-19 على الدول المصدرة للنفط عامة و الجزائر خاصة، وتوصلنا إلى أن هذه الجائحة خلفت اضطرابات و اختلالات اقتصادية واجتماعية على المستوى العالمي والجزائر كغيرها من الدول، تفاقمت أثاره بسبب انهيار أسعار المحروقات وتراجع الطلب عليها، بالإضافة لتوضيح بعض الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتخفيف من حدة الأزمة، كما تم اقتراح بعض الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري لتجاوز الأزمة.

Summary

This study aims to clarify the effects of the emerging virus (Covid-19) on the oil-exporting countries in general and Algeria in particular. In addition to clarifying some of the measures taken by the government to mitigate the crisis, some solutions were also proposed to enhance the ability of the Algerian economy to overcome the crisis.

الفهرس

مقدمة	
دراسات سابقة	
الفصل الأول: ماهية النمو الاقتصادي وجائحة كورونا	04
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي	06
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه	
مفهوم النمو الاقتصادي	
خصائص النمو الاقتصادي	
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه	07
عناصر النمو الاقتصادي	
مقاييس النمو الاقتصادي	08
المطلب الثالث: أنواع ونظريات النمو الاقتصادي	
أنواع النمو الاقتصادي	
نظريات النمو الاقتصادي	09
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في ظل جائحة كورونا	11
المطلب الأول: مفهوم كوفيد-19 والعواقب الاجتماعية والاقتصادية	
مفهوم كوفيد-19	
العواقب الاجتماعية والاقتصادية	
المطلب الثاني: القطاعات الأكثر تضررا من كورونا	13
الاستثمار الأجنبي المباشر	
السياحة	
سوق العمل	14
الزراعة والامن الغذائي	
النقل	15
المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الدول المصدرة للنفط	
بلدان الشرق الأوسط	16
افريقيا	17
أوروبا	19
اسيا	20
أمريكا	22

خلاصة	23
الفصل الثاني: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري 2018-2022	24
تمهيد	25
المبحث الأول: أثر كوفيد-19 على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر	26
المطلب الأول: تداعيات الازمة على اهم المتغيرات الاقتصادية	
معدل النمو الاقتصادي	
معدل الاستثمار	
معدل البطالة	27
السياسة النقدية والمالية	28
الناتج المحلي الخام	
المطلب الثاني: التغيرات الطارئة على القطاعات الاقتصادية	29
سوق العمل	30
التجارة الخارجية	31
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
الطاقة	35
النفط	
الغاز الطبيعي	37
السياحة والنقل	38
الطاقة المتجددة	39
المبحث الثاني: السياسات المنتهجة من طرف الجزائر خلال جائحة كورونا	
المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمواجهة الازمة	
السياسة الاقتصادية	
السياسة المالية العامة	40
السياسة النقدية	41
المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة الازمة	42
الخلاصة	43
خاتمة	44
قائمة المراجع	45

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد الإصابات بالفيروس في العالم	12
02	معدل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الناتج البترولي	16
03	تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي العالمي 2015-2020	27
04	معدلات البطالة في الجزائر 2015-2021	27
05	التجارة الخارجية في الجزائر 2018-2019	31
06	تطور توزيع الواردات حسب مجموعات الاستخدام 2018-2019	31
07	الصادرات 2018-2019	32
08	تطور توزيع الصادرات خارج المحروقات 2018-2019	32
09	معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	33
10	تطوير عملية انشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2015-2020	34
11	كميات المنتجة من البترول وسعر البرميل في الجزائر 2018-2022	36
12	أسعار الغاز الطبيعي 2018-2022	38

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الاستثمار الأجنبي المباشر 2019-2020	13
02	عدد الوظائف المهددة في القارات	14
03	كميات المنتجة من النفط في الدول الإفريقية	18
04	قياس المؤشرات الاقتصادية في أوروبا	20
05	قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأسيوية	21
06	نسبة الفقر في جنوب وشرق أسيا	21
07	الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا الشمالية، الجنوبية والوسط	22
08	تطور الناتج الداخلي الخام2010-2020	29
09	القوى العاملة حسب قطاعين العام والخاص 2019	30
10	القوى العاملة في الجزائر حسب القطاعات الرئيسية 2019	30
11	نسبة البطالة في الجزائر 2019-2022	30
12	مستوى العرض والطلب للمنتجات 2019	34
13	تطور صادرات الجزائر من النفط 2018-2021	36
14	كميات المنتجة من الغاز الطبيعي في الجزائر 2018-2021	37

مقدمة عامة

استحوذ النمو الاقتصادي على اهتمام كبير من طرف المفكرين والباحثين في هذا المجال، وتأتي أهميته بالانعكاس على كافة مؤسسات الدولة والمجتمع كله، ويأتي أثر النمو على ارتفاع الدخل وتحسن الخدمات العامة والذي يقود بالضرورة إلى العدالة الاجتماعية، وركزت الدراسات الحديثة على الاستثمار في العنصر البشري بوصفه مفتاحا للنمو. حيث بينت هذه الدراسات على وجود علاقة وارتباط بين النمو الاقتصادي وتراكم رأس المال البشري، وكل هذا الاهتمامالهذه الظاهرة ما كان لولا الدور المهم الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تتطلب زيادة في معدل النمو.

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمة صحية أثرت على النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وتعتبر أشد وأعنف أزمة حدثت في تاريخ البشرية، أطلق عليها البعض اسم الحرب البيولوجية بين أكبر قطبين عالمين وأكبر قوتين في القرن العشرين الصين وأمريكا، أزمة فيروس كورونا تزامن فيها تحول نصف سكان العالم إلى الحجر المنزلي لحماية الأرواح و محاولة السيطرة على الجائحة مع التوقف التام لحركة الطيران ما بين الدول و إغلاق العديد من المصانع في كل دول العالم مع تراجع رهيب في الاقتصاد العالمي، حيث تظهر خطورة هذا الفيروس في سرعة انتقاله و انتشاره بين البشر، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت العديد من الدول لحزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها إلا أنها واجهت صعوبات كثيرة في ذلك نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها.

والجزائر واحدة من هذه الدول التي عانت على نحو كبير من التداعيات الإنسانية والاقتصادية، نظرا لكون الاقتصاد الجزائري ريعي قائم على مداخيل المحروقات بالدرجة الأولى كان التأثير مزدوجا بسبب تراجع الطلب على المحروقات وانهيار أسعار النفط العالمية؛ مما دفع بالحكومة إلى استجابة سريعة واتخاذ مجموعة من التدابير والقرارات الصارمة والمبكرة لتفادي التأثيرات الخطيرة والهدامة للاقتصاد والمجتمع الجزائري كله.

- **الإشكالية:** ما مدى تأثير فيروس كورونا (كوفيد-19) على النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط عامة وعلى الجزائر خاصة؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما هو النمو الاقتصادي؟ وما هي أنواعه ونظرياته؟
2- هل شكل فيروس كورونا أزمة عالمية؟
3- كيف أثر الفيروس على الاقتصاد الجزائري؟

الفرضيات:

من أجل الإحاطة بكل جوانب الموضوع وضعنا الفرضيات التالية:

-الفرضية الأولى: أثر فيروس كوفيد-19 المستجد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وشكل أزمة عالمية.

-الفرضية الثانية: تسبب كوفيد-19 في انهيار سوق الطاقة وحتمية تسريع الانتقال نحو الطاقة المتجددة.

-الفرضية الثالثة: استحواذ الجزائر من خلال الإجراءات الوقائية على انتشار الوباء في البلد لتقليص الخسائر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصاديات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته في تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير آثارها على مجمل المناحيالاقتصادية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلىإبراز تداعيات جائحة كورونالأوضاعالاقتصاديةالاجتماعية على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة

توضيح أهم الإجراءات والسياسات المتخذة على المستوى المحلي لمواجهة الجائحة.

منهج البحث:

للإجابة على إشكالية البحث، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة كل البيانات العالمية التي نشرتها المنظمات الدولية، ومراكزالأبحاث حول انتشار الفيروس وآثاره على معدلات التنمية البشرية،والاقتصادية،والاجتماعية، والسياسية.

الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة هذا الموضوع وقلة الدراسات فيه اعتمدنا على الدراسات التي تشبهها أو القريبة منها نوعا ما:

- صراوي مراد، أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاسات ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له: دراسة تحليلية للفترة الممتدة بين مارس 2020 إلى غاية مارس 2021 –دراسات اقتصادية- المجلد19- العدد2 (2021). جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي الجزائر، قامت هذه الدراسة بتبيان أثر جائحة كورونا على تغيرات أسعار النفط وانعكاساتها على جل الدول المصدرة والمستوردة للبترول حيث أشارت لانخفاض كل من الطلب العالمي على النفط العالمي ومشتقاته مما أدى لانهيار العديد من اقتصاديات الدول المصدرة.
- كرامة مروة، رحال فاطمة، خبيزة انفال حدة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري –مجلة التمكين الاجتماعي- المجلد02 – العدد02 (2020جوان). جامعة محمد خيضر بسكرة. تهدف هذه الدراسة إلى توضيح انعكاسات الوباء على الاقتصاد العالمي والجزائري وتسليط الضوء على خطورة هذا الفيروس وتفاقم نتائجه في ظرف قصير على الاقتصاد الحقيقي ثم الانتقال الى القطاع المالي والاجتماعي مع تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي واختلالات في المتغيرات الاقتصادية الأخرى
- دارسة عن هاوون (2021)تحت عنوان: التداعيات المتوقعة لجائحة فيروس كورونا على الاقتصاديات العربية – الجزائر نموذجا – جامعة الجلفة، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المتوقعة للأنظمة الصحية التي ضربت الدول العربية وكيف يمكن أن يكون وقعها على الاقتصاد
الجزائري.
- بللعما أسماء، سيداعمر زهرة، قراءة في التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على الجزائر: الآثار والإجراءات –مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال- الجلد4 –العدد2 (ديسمبر 2020) هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي وإبراز الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الوباء ومواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس.

الفصل الأول:

الإطار النظري للنمو الاقتصادي وجائحة كوفيد-19

تمهيد:

النمو الاقتصادي يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشرًا من مؤشرات رخائها، ويرتبط النُّمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعَد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفره المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويًّا بتوفر هذا المناخ المؤثر. لاحظنا مؤخرا أن جائحة كورونا شكلت أزمة اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه. بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف توقعاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير؛ بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسبها جائحة كورونا كونها كارثة صحية وجودي للبشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام إنسانية الحياة الاقتصادية وديناميكيتهاعلى المستوى العالمي مما أدى إلى تراجع معدلات النمو وخفض وتيرة النشاط الاقتصادي والطلب العالمي بشكل ملحوظ. كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات بسبب تقييد حركة النقل، لتمتد هذه الآثار إلى الأسواق العالمية متسببة في انهيارات غير مسبوقة.

ومن هذا المنطلق سنناقش في الفصل الأول تأثير جائحة كورونا على النمو الاقتصادي على الدول المصدرة للنفط عبر المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصاديهوأحدالأهدافالرئيسيةالتيتحاولمختلفالبلدانتحقيقها. النموهوسمةمميزةسواءفيمراحلالتقدمأوالانحدارمهما كانالنظامالاقتصادي حيث يمثلنتيجةالعملياتالمعقدةوالمتشابكةومجموعالجهودالمبذولةفيالمجتمع.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وخصائصه:

1- **مفهوم النمو:**النمو الاقتصادي هو الزيادة في إنتاج الأصول والخدمات في مجتمع معين خلال فترة معينة. هو تأثير عدة عوامل مثل التحسين في التكنولوجيا الإنتاجية، وزيادة الإنتاج والسوق، وزيادة الاستثمار والإنتاج. يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا لحالة صحيحة للاقتصاد ويؤدي إلى زيادة الرأسمال والأثر في النمو العام للمجتمع[1].

عرفالاقتصادي سيمونكوزنت (Simon Kuzent) أن النمو الاقتصادي هو: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلاتالمؤسسيةوالإيديولوجيةالتييحتاجالأمر إليها".

وعرفه فرانسوا بيرو (François Perroux) أنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي لقيمة حقيقية.[2]

2- **خصائص النمو:**من خلال التعاريف السابقة نستخلص خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي:

- زيادة الإنتاج الكلي والنوعي للسلع والخدمات.
- زيادة الاستثمار والإنتاجية خلال فترة زمنية طويلة.
- زيادة الرأسمال والدخل الكلي للمجتمع مع عزل أثر معدل التضخم.
- تحسين المعدل العام للإنتاج الداخلي والجودة للسلع والخدمات.
- تحسين أداء الاقتصاد على المدى الطويل في مجالات الصناعة والمبيعات والخدمات.
- زيادة الاستثمار بالبذور التكنولوجية والمعرفة وتحسين الكفاءة التكنولوجية.
- زيادة العمالة والكفاءة عبر التدريب والتأهيل[1].

1-Dunod, Paris, 1996. P53 ،Jean Longatte et Pascale Van Hove, « Economiegénérale ».

[2]-Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010

المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي ومقاييسه:

1- **عناصر النمو الاقتصادي:** عناصر النمو الاقتصادي هي العوامل الأساسية التي تؤثر على سرعة النمو في الاقتصاد لدولة أو منطقة، تشمل متغيرات دالة الناتج الكلي: $Y=f(L, K, T)$

حيث: Y: الناتج الكلي؛ L: حجم العمل؛K : رأس المال؛ T: مستوى التقدم التكنولوجي.

- العمل: هو عبارة عن مجموع القدرات الفيزيائيةوالفكريةالتي يمتلكها الإنسان لاستخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضروريةلتلبية حاجياته[2]، وحجم العمل مرتبط بعددالسكان النشيطين في البلد فزيادة عدد السكان يزيد من حجم العمالة النشيطة، وهذا ألأخير يزيد من الحجم الساعي للعمل، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع حجم الناتج من خلال ارتفاع مساهمة عنصر العمل في حصيلة عمليةالإنتاج[3].
- رأس المال: هو عنصر تراكميتكونمنمجموع السلعالتيتوجد فيوقتمعين فياقتصادمعينوالتيتستخدم فيإنتاج سلعوخدماتأخرى (آلات، تجهيزات غيرهامن الأصولالمادية التيتدخل في عملية الإنتاج).ويعتبر عنصر أساسي للنمو الاقتصادي ويساعد على تحقيق التقدم التقني، وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة[4]. غيرأن تعرضرأس المال إلىالاهتلاكمعمرورالزمن يتوجبوجودمستوى معينمن الاستثماريغطي ما اهتلكمن رأس المال وما يزيد عليه.
- التقدم التقني والتكنولوجي:وهو عبارة عن مجموع من النظم والوسائل الحديثة التي تستعمل في الإنتاج، التقدم التقني هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بـ:

-إنتاج كمية أكبر من المنتج بنفس كميات عناصر الإنتاج.

-أو إنتاج نفس الكمية من المنتج بكميات أقل من عوامل الإنتاج. أي أن التقدم التقني يعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، وبالتالي فإنه حتى وإن بقيت كميات عناصر الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة الإنتاج وتحقق النمو الاقتصادي.

2- **مقاييس النمو الاقتصادي:**

---

[1] محمد عبد العزيز عجميةومحمدعطيةناصف، التنميةالاقتصادية دراساتنظريةتطبيقية،قسمالاقتصاد،كليةالتجارة .ص96 ، 2000، الإسكندرية.

[2] الموسوي ضياءمجيد،" النظريةالاقتصادية، التحليلالاقتصادي الكلي «، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر،.2005، ص81.

[3] Stanley Fisher et autres, « Macroéconomie », 2ème édition, édition Dunod, Paris, 2002, p 293.

[4] -صولو روبرت،" نظريةالنمو"، ترجمةليلى عبود، المنظمة العربيةللترجمة، بيروت، الطبعةالثانية، ص306.

يقتضي النمو الاقتصادي الزيادة في الناتج الحقيقي وفي متوسط دخل الفرد، وبالتالي فإن قياس هذا النمو يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي.

- الناتج الوطني:هو الإجمالي للخدمات والمنتجات المنتجة داخل حدود بلد معين خلال فترة معينة. يعني الإجمالي للإنتاج المحلي في البلد على مدى السنة. تقوم بحساب الناتج الوطني عن طريق جمع إنتاج كل الأصناف المختلفة المنتجة في البلد وتقييمها بالعملة المحلية ومقارنتها مع نتائج الفترات السابقة، ولسبب اختلاف العملات الوطنية لكل البلدان لا يمكن مقارنة معدلات نموها وفقا لهذا المقياس ولذلك تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها.[1]

- الدخل الفردي: الإجمالي للدخل الذي يتلقاه كل فرد في البلد خلال فترة معينة، بما في ذلك جميع الأصول المالية، من أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس قياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.[2]

كما يمكن قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية مثل الدولار واحد في بلد ما ومقارنتها بالقدرة الشرائية بنفس المقدار (أي دولار واحد) ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا وفق أكبر قدرة شرائية.[3]

المطلب الثالث: أنواع ونظريات النمو الاقتصادي:

1- أنواع النمو الاقتصادي: يوجد 3 أنواع رئيسية للنمو وهي:

- النمو الطبيعي: النمو الطبيعي هو نمو تدريجي يحدث بشكل طبيعي في عمليات متعاقبة تتألف من 4 عمليات: التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الحديث، تراكم الرأسمال، تطور التداول في السوق وتأسيس السوق الداخلي. ويمكن لهذا النمو أن يؤدي إلى تصعيد شرارة النمو بسرعة بين القطاعات في البلدان الرأسمالية، ولكن لا يصل إلى تأسيس السوق الداخلي في المجتمعات النامية بسبب تبعيتها للخارج.

- النمو العابر: هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الثبات والاستمرارية؛ يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية. [1] هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية نتيجة لارتفاع المؤشرات

[1] سعيد عبد الحكيم: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لنمو حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 28.ص، 2001

[2] على العمري: دراسة تأثير التطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كمية العموم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص46

[3] سعيد عبد الحكيم المرجع السابق

الايجابية المفاجئة للمعاملات الخارجية؛ مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي وسرعان ما تتلاشى بنفس الطريقة التي ظهرت بها، وهذا بسبب بنى اجتماعيةوثقافة الجامدة التي لا تعمل في خلق آثار المضاعف والمعجل ثمة مما أؤدي إلى ظهور نمو بلا تنمية.

- النمو المخطط: هوالنموالناتجعنعمليةتخطيطشاملةتتضمنمتطلبات الموارد والمجتمع ترتبط قوة وفعالية نمط النمو هذا ارتباطًا وثيقًا بقدرة المخطط وواقعا لخطة. تؤدي عملية التخطيط أيضًا إلى فعالية التنفيذ والمتابعة والمشاركة العامة[2].حيث أصبح التخطيط الاقتصادي أسلوب تعتمد علبه معظم الدول للوصول إلى هدفها بهذا يمكن القول أن كل من النمو الطبيعي والنمو المخطط بمثابة نمو ذاتي الحركة.

2-نظريات النمو الاقتصادي:

- ادم سميث:دور العمل ورأس المال العمل هو المحدد الحقيقي للنمو. ومع ذلك، يتضح دورها من خلال إضافة 3 عوامل أخرى :تقسيم العمل،الأسواق، الحرية الاقتصادية، رأس المال باختصار، العمل هو خالق القيمة والثروة وعامل للنمو الاقتصادي، ولكن لا يمكنه أن يلعب دوره الكامل إلا بمساعدة رأس المال، لأن رأس المال وحده هو القادر على تقسيم العمل وزيادة عدد العمال واستخدامهم آلة أفضل . إنتاجية العمل هي عامل النمو، ورأس المال يجعل من الممكن زيادة إنتاجية العمل.[3]
- ديفيد ريكاردو: مفهومه العام للنمو الاقتصادي ونظريته في التغيير: لا يوجد تحليل حقيقي لمنشطات النمو. أصر ريكاردو على أمرين فقط: أن النمو يمكن تحقيقه من خلال زيادة عدد العمال، وأن النمو يمكن تحقيقه من خلال زيادة المعرفة والآليات المفيدة. كانت لديه فكرة مجردة عن التقدم الاقتصادي، ولأن النمو لا يمكن قياسه، لم يستطع وصفه، مما أدى إلى التفكير العام فيه لذلك، من الصعب تحديد نظرية تحفيز النمو. نحن نعلم فقط أنه عندما يزداد رأس المال، يزداد الإنتاج أيضًا، ويمكن زيادة رأس المال القومي عن طريق زيادة الدخل أو تقليل الاستهلاك.
- توماس روبرت مالتوس ضرورة الطلب الفعال: في السعي لتحقيق التقدم الاقتصادي. لقد حدد أربع محركات للنمو الاقتصادي، ولكن بالنسبة له لم يكن أي منها وحده كافياً لتفسير النمو. في الواقع، لم

---

[1] مصطفى بن ساحة "تنمية الصادرات غيرالنفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجيستر غير منشورة في العلوم الاقتصادية؛ مركز جامعي؛ غرداية؛ 2011/2010 ص6 ص7

[2] مصطفى بن ساحة؛ مرجع سابق؛ ص8

[3] Croissance et progrès à l'origine des société industriellesRobert Goetz-Girey, Edition Montchrestien1964/1910

تنجح المنشطات ولم تؤد بالضرورة إلى زيادة الثروة الوطنية. عندما لا يزيد الطلب، يتوقف النمو .النمو الاقتصادي ليس بديهية، يمكن أن يتباطأ. كانت خصوبة التربة،والاختراع، وتراكم رأس المال، وبدرجة أقل، النمو السكاني بمثابة عوامل تحفيز؛ ولكن لا يزال يتعين على الطلب أن يرضي النمو السكاني.[1]

- نظرية سولو: تفترض النظرية على عوائد قياسية ثابتة رأس المال يتراكم داخليا والعمل والمعرفة التقدم التقني خارجي. أراد SOLOW الإجابة على السؤال عن سبب كون بعض البلدان غنية وبعضها الآخر فقير. في هذا الصدد استخدم المعادلتين الأساسيتين وهما وظيفة الإنتاج ووظيفة تراكم رأس المال للاستجابة لهذا القلق. توفر وظيفة الإنتاج معلومات عن المنتج الذي يمكن أن ينتجه الاقتصاد باستخدام تقنيته وعوامل الإنتاج الموجودة تحت تصرفه من ناحية أخرى تصف وظيفة تراكم رأس المال عملية تكوين رأس المال المادي.
- نظرية النمو الداخلي: هذه النظرية يجد النمو الاقتصادي مصدره في تراكم أشكال مختلفة من رأس المال المادي التكنولوجي البشري رأس المال العام تفترض أن العوائد القياسية هي نمو رأس المال الداخلي والمعرفة. العامل الثالث الذي تم اعتباره لتفسير النمو C وفقا لإصدارات مختلفة من هذه النظرية.

*رأس المال البشري LUCAS 1988 : أي جميع المعارف والمهارات قدرات الفرد وهي عوامل إنتاج مستدامة. هذا الطابع الدائم وتؤدي الإنتاجية إلى منحهم اسم رأس المال. يمكن أن ينتقل هذا رأس المال من الآباء لأطفال يتراكمون من جيل إلى جيل.

*رأس المال العامBARRO 1990: البنية التحتية العامة أي كل من عوامل الإنتاج غير الخاصة مثل شبكات الطرق والإنارة الحضرية الأمن هي عوامل الإنتاج العامة التي تتراكم من خلال الإنفاق الاستثمار العام.

تمتد نظرية النمو الداخلي لمفهوم رأس المال. هذا ليس أكثر فقط المخزون المادي للآلات والمباني، ولكن أيضا المخزون غير المادي المعرفة ورأس المال البشري والسلع العامة[2].

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط في ظل جائحة كورونا:

[1] Les théories de la croissance, Jean Arrous Collection points tome3, Edition Du Seuil 1999

[2] Croissance et politique économique Phillipe Darreau 3/ le problème et les théories économiques de la croissance page 3/4/5

شهد العالم في السنوات الأخيرة أزمة صحية مختلفة أثرت على العديد من دول العالم كوباء الأنفلونزا، الإبولا، فيروس زيكاوغيرها، وما فيروس التاج إلا مثال حي على ذلك في الوقت الحالي، هذا الفيروس الخفي الذي أرعب الكثير من دول العالم نظرا لسرعة انتقاله بين الدول وما خلفه من انعكاسات سلبية اقتصادية ومالية على البشرية ككل.

المطلب الأول: مفهوم كوفيد 19 والعواقب الاجتماعية والاقتصادية:

1- مفهوم كوفيد 19:

- حسب منظمة الصحة العالمية: فان فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراض كالكحة ونزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأكثر وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس).[1]
- تم التعرف عليه كسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في2019. . يعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كوفيد 2 (سارز كوف2)، ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كوفيد ـ 2019 .في مارس2022 أعلنت المنظمة الصحة العالمية أنها صنفت مرض كوفيد 2019كجائحة ولمكافحة انتشار الفيروس، كان على الحكومات في جميع أنحاء العالم التحرك تدابير صحية غير مسبوقة :

-إغلاق المحلات غير الضرورية والحانات والمطاعم

-الاحتواء والحجر الصحي ومنع حرية التنقل والتباعد الاجتماعي

-إغلاق الشركة والالتزام بالعمل عن بعد

- إغلاق المدارس والتعليم عن بعد

-تعليق جميع الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية

-التباعد الاجتماعي وتدابير النظافة[2]

[1] https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/332197/WHO-2019-nCoV-FAQ-Virus_origin-2020.1-eng.pdf
اطلع عليه يوم 17-02-2023 على 14 :15

[2] L'impact du coronavirus sur le secteur de l'aide et de la protection de la jeunesse : le vécu des professionnels/Benfante, Hervé /liège université Library / année 2020-2021 / p09

هذا الجدول رقم 1 نلاحظ من خلاله أن عدد المصابين بالفيروس إلى غاية 17-02-2023 بلغ حوالي 678,340,795حالة، منها **6,788,119**حالة وفاة و650,895,**334**حالة تماثلت بالشفاء حول العالم، تصدرت قارة أوروبا عدد المصابين بالفيروس عالميا ب 245,667,868 حالة مؤكدة و2,012,962 حالة وفاة و241,227,768 حالة وفاة تليها قارة أسيا ثم أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ثم أستراليا وأخيرا إفريقيا ب 12,787,445 حالة مؤكدة منها 258,562 حالة وفاة و 12,068,149 حالة شفاء.

الجدول رقم1: إجمالي عدد إصابات بالفيروس في العالم

Countries other	Totel cases	Toteldeaths	Totelrecovered
Europe	245,667,868	2,012,962	241,227,768
North America	124,156,786	1,606,851	119,306,126
Asia	213,874,419	1,534,588	198,386,613
South America	67,895,987	1,349,205	66,105,195
Africa	12,787,445	258,562	12,068,149
Oceania	13,957,569	25,936	13,800,777

https://www.worldometers.info/coronavirus/#countries اطلع 17-02-2023 الساعة h19

2-العواقب الاجتماعية والاقتصادية:

بالإضافة إلى العواقب النفسية الكبيرة، جائحة كورونا لها مجموعة من العواقب الاجتماعية والمهنية. الاقتصادية الدولية يتسبب فيروس كوفيد -19 في حدوث انهيار جليدي (فرناندیز، 2020)، مما خلف الملايين في عداد المفقودين العمل أو العثور على وظيفة. في الولايات المتحدة، نجح أكثر من 30 مليون شخص تم تقديمه للحصول على إعانات البطالة، مما يدل على أن معدل البطالة يمكن مقارنته بمعدل الانهيار 1929(رو جابر، 2020). يتوقع الاقتصاديون حدوث ركود عالمي سيقلل بشكل كبير من اقتصاد العديد من البلدان والصناعات للخطر (فرناندیز، 2020).

المطلب الثاني: القطاعات الأكثر تضررا من كورونا:

1. قطاع الاستثمار المباشر:تسبب فيروس كورونا في انتشار حالة من عدم اليقين حول آفاق الاقتصاد العالمي، مما أسفر عن تراجع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020، مع وجود توقعات باستمرار هذا التراجع، ولكن بشكل أبطأ على مدار عام 2021.سجل الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2020 أدنى مستوياته منذ تسعينيات القرن الماضي، حيث انخفض بنحو 30% مقارنة مع المستويات المسجلة عقب الأزمة المالية العالمية 2008-2009، كما هبط بحوالي 42% على أساس سنوي إلى 859 مليار دولار، مقارنة مع 1.5 تريليون دولار في 2019، وذلك بحسب أحدث التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في الرابع والعشرين من يناير. وقد توقعت المنظمة انخفاضًا يتراوح بين 5% إلى 10% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2021.[1]

الشكل (1): الاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2019-2020

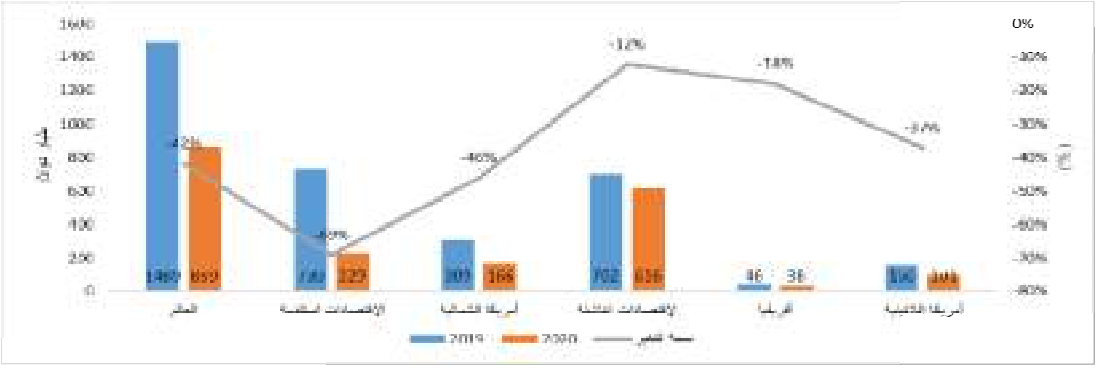

/https://ecss.com.eg/14037

يتبين من الشكل السابق أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للاقتصاديات المتقدمة انخفضت بأعلى وتيرة سنوية مقارنة بباقي المناطق الأخرى بنحو 69%، في حين تراجعت لدى الاقتصاديات الناشئة بأبطأ وتيرة سنوية عند 12% من 702 مليار دولار في 2019 إلى 616 مليار دولار بحلول نهاية 2020.

2. قطاع السياحة:

كشفت منظمة السياحة العالمية عن خسارة قطاع السياحة العالمي 1300مليار دولار جراء القيود على التنقل بسبب جائحة فيروس كورونا، ويمثل هذا الرقم خسارة أكبر بـ 11مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 2009وتترجم تراجع تدفق السياح في العالم بنسبة 74% مقارنة مع العام 2019.
وبحسب المنظمة كانت سنة 2020أسوأ سنة في تاريخ السياحة مع تراجع عدد السياح في العالم بمليار شخص مقارنة مع 2019، وكشفت المنظمة على أنه باتت 100إلى 120وظيفة مباشرة مهددة في السياحة العديد منها

[1] بسنت جمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل جائحة كورونا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13-03-2021

في الشركات الصغيرة والمتوسطة، متوقعة تراجع آفاق تحسن السياحة في العالم في 2021، مبينة أن السياحة العالمية ستحتاج لعامين ونصف إلى أربعة أعوام للعودة إلى مستويات 2019،وتعد آسيا – المحيط الهادي- المنطقة التي شهدت أكبر تراجع لعدد السياح في 2020 84 %خلال عام) لأنها كانت أول من تضرر بالوباء، أما بالنسبة إلى أوروبا فالتراجع سجل 70% خلال عام، لكن القارة شهدت أكبر تراجع من حيث الأرقام إذ فقدت500مليون زائر، وسجلت منظمة الشرق الأوسط وإفريقيا تراجعا بنسبة 75 %والأمريكيتان 64%.[1]

الشكل رقم 2: عدد الوظائف المهددة في القارات

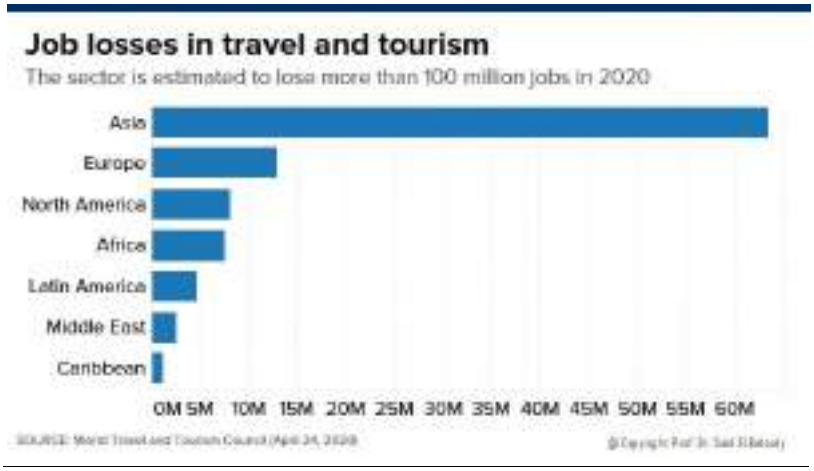

تقارير منظمة السياحة العالمية 2020

3. سوق العمل: بسبب الإغلاقات الصارمة التي فرضتها الدول على المؤسسات والشركات الدولية خفضت ساعات العمل أدت إلى خسارة 300 مليون وظيفة بدوام كامل، نتيجة ذلك تضرر 80% من 2مليار عامل في القطاع غير الرسمي على المستوى العالمي.[2]
4. قطاع الزراعة والأمنالغذائي: أثرت جائحة كورونا من جانب عرض الغذاء حيث توقفت جميع التصديرات ونقل الأغذية نتيجة الحجر الصحي، والزيادة في نقص المواد الغذائية وخاصة سريعة التلف تسبب ارتفاع حاد في الأسعار سواء على المستوى العالمي أو المحلي. فبعض الدول مثل الهند وضعت قيود على الأرز وهي أكبر مصدر له في العالم كذلك نفس الإجراء من جانب دولة فيتنام وتايلاند في تقييد بيع الأرز كما اتخذت كازاخستان تقييد بيع القمح أكبر مصدر له، ودعت روسيا منتجي الزيوت النباتية لديها إلى

[1] تقارير منظمة الصحة العالمية لعام 2020.

[2] كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص.79.

تقييد بذور عباد الشمس ومنتجات السكر، وبالتالي فقد أثرت أزمة جائحة كورونا بآثار سلبية على قطاع الزراعة ومنظومة الأمن الغذائي المحلى والعالمي.[1]

5. قطاع النقل: تأثر هذا القطاع بمختلف أشكاله (الجوي، البري، البحري) بالجائحة نتيجة القيود المفروضة عليه. بالنسبة لقطاع النقل الجوي أدت إلى تأثيرات سلبية كبيرة حيث تراجعت إيرادات حركة الطيران والسفر على مستوى أنحاء العالم بنسبة 44- 83 %عام 2020 وتقدر خسائر صناعة الطيران على المستوى الدولي بقيمة 252 مليون دولار شهريا وتشير توقعات الاتحاد الدولي للنقل الجوي عام 2021 إلى تراجع حركة النقل الجوي بنسبة 42 %بناء على استئناف الرحلات الداخلية، في المقابل يعتبر تأثر قطاع النقل الجوي للبضائع بالأزمة أقل نسبيا من قطاع النقل الجوي للركاب في ضوء استمرار رحلات نقل البضائع ما بين دول العالم لاسيما في ظل الحاجة الماسة إلى استمرار تدفق السلع والمستلزمات والأجهزة الطبية لمواجهة الجائحة. وتأتى التوقعات النهائية للقطاع مرهونة بقرارات فتح الحدود وإلغاء قرارات توقف حركة الطيران الدولي وقرارات العزل المنزلي.[2]

المطلب الثالث: تداعيات جائحة كورونا على الدول المصدرة للنفط:

1-بلدان الشرق الأوسط:

ظهر Covid-19 لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يناير 2020، وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. تمكنت المنطقة من حماية جزء كبير من أراضيها من الانتشار السريع للفيروس ومع ذلك زاد عدد الحالات في المنطقة. أولا الخوف تم تحديد الآثار الجانبية للتوقف عن العمل المرتبطة بمرض الإغماء التعاملات التجارية الوحشية وانخفاض أسعار الطاقة اكتمل تقريبا قطاع السفر والسياحة، فهذه الأزمة الوبائية ضربت العديد من البلدان وآفاق الصحة والرعاية مع تدهور شديد للاقتصاد.[3]ووفقا للتقديرات تم توقع انكماش للاقتصاد الإقليمي بنسبة 5.7٪ في عام 2018. وعلى الأقل في عام 2020، من المتوقع أن تسجل بعض هذه البلدان التي مزقتها النزاعات رقما قياسيا انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى ٪ 13، انخفاض أسهم بنسبة 27٪ بعد انهيار أسعار النفط وإغلاق أعمال سوق رأس المال وسوق الأوراق المالية.

[1] المرجع السابق، كرم سلام، ص84

[2] المرجع السابق، كرم سلام، ص 82

[3] RABAH AREZKI & HA NGUYEN / Coronavirus : quelles conséquences pour les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord / 20-02-2023 / https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/coronavirus-potential-effects-middle-east-and-north-africa

من الواضح أن هذه الاتجاهات سوف تترسخ تأثير على حياة السكان المحليين. وفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، فإن قد يرتفع عدد الأشخاص غير المستقرين الذين يعيشون في العالم العربي بمقدار 14.3 مليون عالميا، يصل إلى 115 مليون. وفقًا لمنظمة العمل الدولية(ILO) ، تم فقدان 17 مليون وظيفة بدوام كامل في الربع الثاني من عام 2020، يتأثر الشباب والنساء بشكل خاص بهذا الركود والبطالة الناتجة. هذا له عواقب وخيمة، ليس فقط على هذه البلدان، بل حتى على أوروبا.

عندما ازداد الشعور بالتهديد، بدأت الحكومات في المنطقة في اتخاذ تدابير الاحتواء مثل قيود السفر وإغلاق المدارس، والمصانع، وتخزينها. ثم جاءت عمليات إغلاق الحدود التي عطلت التجارة وسلسلة التوريد. مع فرض إجراءات الحجر الصحي للحد من انتشار فيروس. لقد أدى الوباء إلى تفاقم الآثار اجتماعية كالبطالة الهائلة والشبكات نظم الضمان الاجتماعي ضعيفة التطور، وتجاهل حقوق الإنسان وسوء الإدارة.[1]

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي (PIB) هو مؤشر اقتصادي يقيس الثروة في بلد ما خلال فترة معينة سنتطرق في الجدول التالي إلى تحديد تقلبات PIBمع معدل انتاج البترول في بعض الدول فترة زمنية من 2019 الى 2021 (فترة الوباء):

الجدول رقم2: PIBومعدل الناتج البترولي

الدول	PIB 2019	معدل إنتاج البترول	PIB 2020	معدل إنتاج البترول	PIB2021	معدل إنتاج البترول
السعودية	0.3	12.7	-4.1	12.5	3.2	12.2
العراق	5.5	5.2	-11.3	4.9	2.8	4.8
الكويت	-0.55	3.2	-8.86	3.1	1.3	3.1
قطر	0.8	1.8	-3.6	1.8	1.6	1.7
عمان	-1.1	1.1	-3.4	1.1	3.1	1.1
الامارات	1.1	4	-5	4	3.9	3.9
إيران	-2.7	3.6	3.3	3.4	4.7	4

https://fr.statista.com/statistiques/564926/prix-annuel-du-petrole-de-l-opep-1960/

https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=ZQ

[1] ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE L'OTAN /La région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord face à la pandémie de COVID-19 Rapport spécial / GILBERT ROGER /France / 11-12-2020

التحليل: نرى أن الناتج المحلي الإجمالي في بعد البلدان بنسب متناقصة في سنة 2019 كالكويت، عمان والايران، ونفس الشيء سنة 2020 ما عدى إيران قد حققت PIBبنسبة 3.3%، وقد تم تخصيص نسبة31.6% في 2019 لإنتاج البترول في بلدان الشرق الأوسط، بينما تراجع خلال السنتين 2020 ب 31.1%وبنسبة 31.2% في سنة 2021.

ومع هذا التراجع الطفيف الا أنها بقت تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد OPEP في إنتاجية النفط.

2-إفريقيا:

على الرغم من أن الأرقام المتاحة حول انتشار فيروس "كوفيد -19" في القارة الأفريقية أقل من بقية العالم ولا تعكس وجود أزمة، إلا أنها واجهة بعض المشاكل الأمنية الصحية والإنسانية التي تعاني منها القارة تمثل المخاطر المحتملة من انتشار الفيروس، ومن المتوقع أن يكون هناك تأثير على الاقتصاد الإفريقي وذلك لارتباطه الوثيق بالاقتصاديات العالمية أهمها:

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي :فوفقًا لتقديرات الأمم المتحدة، خسرت الدول الإفريقية منذ ظهور "كوفيد-19"وحتىبدايةمارس 2020 ما يقدربنحو 29 ملياردولار،كما توقع تقرير" آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي، في إبريل 2020، انكماشاً بنسبة 1.6-% لاقتصاديات أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بـ 3% في عام 2019 نتيجة الجائحة.[1]
- تراجع أسعار النفط وذلك راجع للتبعية النفطية للدول، وبما أن نسبة الطلب على النفط من طرف الصين تشكل 14% من العالم ككل فإن أي أزمة في الصين تؤثر سلبا على اقتصاديات العالمية وخاصة إفريقيا[2] كما هو الحال عند تفشي كورونا مع تراجع نسبة إنتاج البترول كما هو موضح في الشكل التالي:

[1] https://trendsresearch.org/ar/insight/تداعيات و سياسيات المواجهة/ رمضان قرني محمد/ تاريخ التصفح 2023/02/24

[2] Les équipes de FINACTU/le corona virus et l'Afrique / institut Pasteur de Cote D'Ivoire/Mars 2020/ page 28.

الشكل رقم3: كميات المنتجة من النفط يوميا في الدول الإفريقية

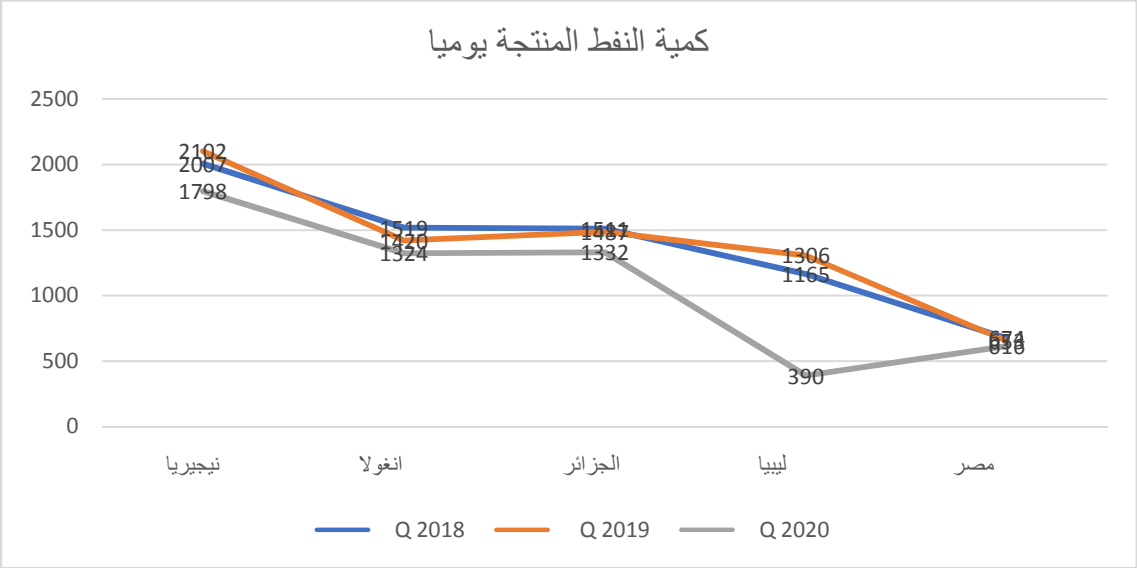

Statistical review of world Energy 2021

التحليل: يمثل الشكل التالي كميات البرميل المنتجة يوميا لثلاثة سنوات2020/2019/2018 للدول الأكثر تصديرا للبترول في إفريقيا، إذ نلاحظ في سنة 2018 قبل ظهور الوباء كانت النسبة الممنوحة لإنتاج البترول 8.7%، وفي سنة 2019 عند انتشار فيروس كورونا لم تتأثر الدول الإفريقية كأوروبا وآسياالطبع، لم تستطع الدول الأفريقية اتخاذ نفس الإجراءات الدول الغربية التي أجبرت سكانها على الحجر الصحي لفترات طويلة للتحكم في سرعة انتشار المرض. إذا فعلت ذلك في إفريقيا، كانت ستقع حتما في مشاكل اجتماعية. علاوة على ذلك، فإن الدول الأفريقية لم تكن قادرة على تقديم مساعدات كبيرة مثل تلك الموجودة في العالم الغربي. لكن في الواقع، وبدون استثناء تقريبًا، أخذت الحكومات الأفريقية التهديد على محمل الجد وبالنسبة لسنة 2020نلاحظ انخفاض شديد بنسبة 7.8%.

- إضافة لما ذكر من قبل خسارة الإرادات أدت إلى ارتفاع حجم الديون والناتج المحلي الإجمالي إلى 95% في 2019.
- توقف مشاريع البنية التحتية الصينية في إفريقيا وهاد راجع إلى القيود التي وضعت في قطاع النقل أي حركة طيران وسلس توريد المواد اللازمة من الصين خوفا من تفشي الوباء أكثر.
- ارتفاع خسائر في مجال السياحة في نطاق الدولي بنسبة 20% والمحلي بالنسبة 15% مع ارتفاع معدل البطالة لاحت ماد هذا القطاع على أكثر من 50 عامل مهدد بالتسريح.[1]

[11]Les équipes de FINACTU/le corona virus et l'Afrique/Référence déjà mentionnée/page 19-24

3-أوروبا:

تسبب كوفيد 19 في خسائر اجتماعية واقتصادية كبرى، حيث حاولت الحكومات حماية ودعم الأعمال التجارية والحفاظ على التوظيف، واختلف تأثير الجائحة على قطاعات وشركات على حسب عدد العمال، سلسة التوريد، قيمة المخزون والطرق الإنتاج المستعملة.[1]

وفي نفس الوقت، فرض تدابير الإغلاق والتباعد قد أدى إلى انخفاض الطلب وانهيار النشاط الاقتصادي. وباعتبار الدول الأوروبية متقدمة تضررت بهذه الأزمة أكثر من الدول النامية، حيث انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 حوالي 40% وأصبح بقيمة سالبة بنسبة 5.59-%. أما بالنسبة للتضخم ارتفع 5% 2021.وتعتبر المشاكل الاجتماعية في عدم المساواة وارتفاع معدلات البطالة إلى حد 7% سنة2021، أما الاقتصادية منها كإفلاس الشركات انخفاض نمو الإنتاجية وأدت إلى زيادة الديون وإعاقة تراكم رأس المال البشري.

بالإضافة إلى حرب روسيا وأوكرانيا في 2022 حيث اشتدت أزمة الطاقة وأثر على القوة الشرائية مع زيادة تكاليف الشركات، ومع تدخل الحكومات المركزية إلا وأنه بقت معدلات التضخم في الارتفاع إلى 9.2%، مع تباطؤ معدلات النمو الناتج المحلي في مختلف الدول الأوروبية بنسبة 3.06%.

سنحاول إدراج هذه في رسم بياني من سنة 2019 إلى 2021 فترة الجائحة و2022 فترة حرب روسيا وأوكرانيا. سنوضح مختلف النسب من معدل البطالة، التضخم والناتج المحلي الإجمالي.[2]

الشكل رقم 4: قياس المؤشرات الاقتصادية في أوروبا

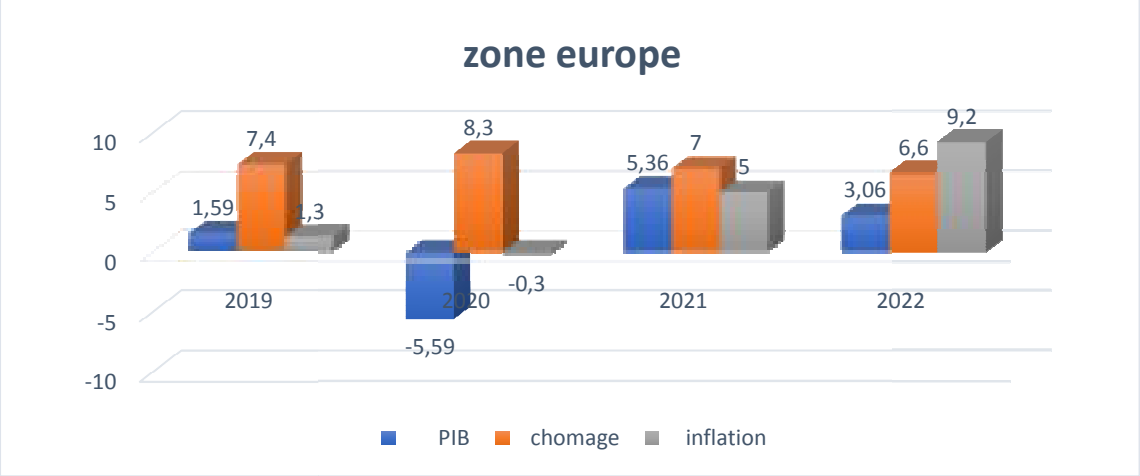

https://fr.statista.com/statistiques/570458/croissance-du-produit-interieur-brut-pib-dans-l-ue-et-la-zone-euro

[1] Site officiel de l'Union européenne/https://commission.europa.eu/Vu le 01/03/2023

[2] Official site International Monetary fund / regional economic outlook : Europe / October 2020/ https://www.imf.org/en/Publications/REO/EU/Issues/2020/10/19/REO-EUR-1021 / seen 01/03/2023

4-أسيا:

كشفت أزمة COVID-19 عن مدى اعتماد جميع دول شرق آسيا على الصين، مع تداعيات عميقة على المنطقة بأكملها، وعودة محتملة للفقر.

التحول من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية وهذا لانتشار الوباء بسرعة في الصين حيث التزمت السلطات بفرض الحجر مع مجموعة من القيود. وهذا ما أدى إلى نقص اليد العاملة وانخفاض نسبة الإنتاج وبالتالي أجبر العالم على فك سلاسل التوريد وقف الطلب، هذا الأخير أدخل الاقتصاد الصيني في حالة جمود مع ارتفاع معدل الفقر[1]. وكما نعلم أن هذه المنطقة صناعية تحتاج إلى الكربوهيدرات، إلا أن جنوب شرق آسيا لا يستطيع توفير إلا كمية محدودة بسبب الجائحة كالهند، إندونيسيا، ماليزيا، تايلندا والفيتنام، في السنة 2020 فرضت السلطات الى تقليل استهلاك المنتجات البترولية وبالتالي انخفاض الطلب على النفط والغاز بمقدار 520 ألف برميل يوميا. بالإضافة إلى ذلك، تسبب COVID-19 في تأخير المشاريع المختلفة في جميع أنحاء المنطقة.

الشكل رقم5: قياس نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الأسيوية

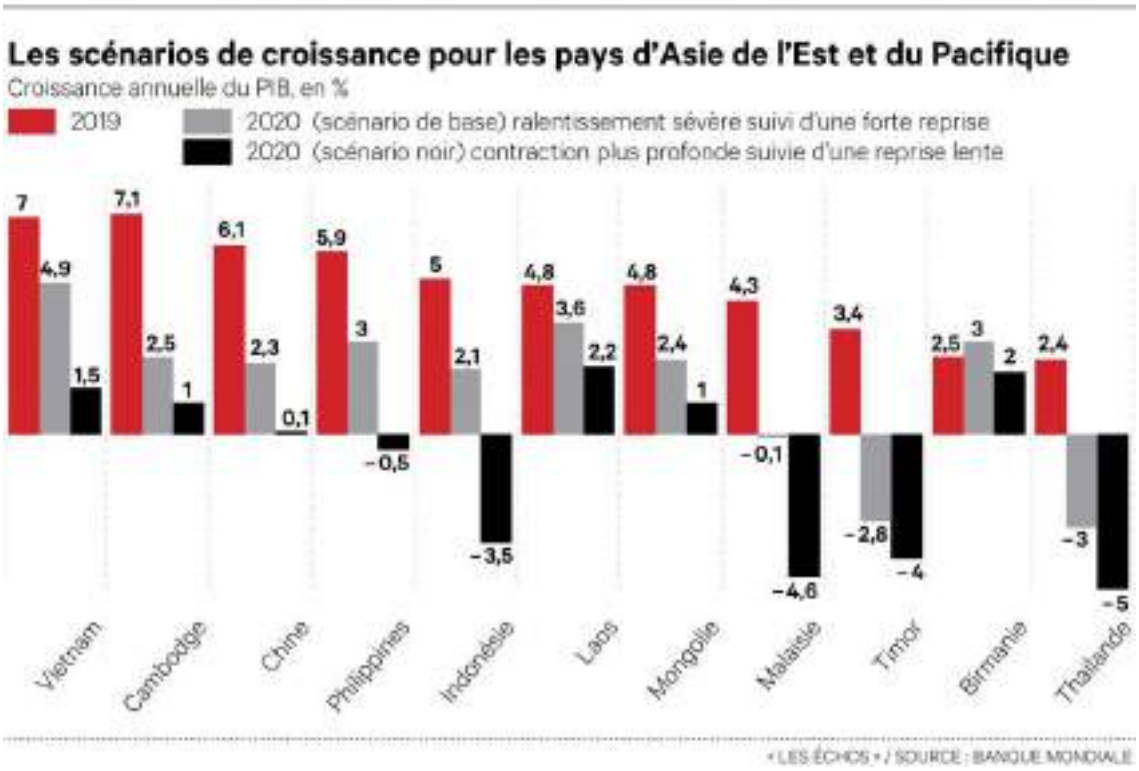

[1] Institut Français des relations internationales/L'Asie de l'Est et le COVID-19 : le spectre du retour de la pauvreté Lettre du Centre Asie, n° 81/Françoise Nicolas/17-04-2020

رسم بياني للناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول الآسيوية، كما ذكر سابقا نلاحظ انخفاض شديد بعد ظهور الكوفيد 19 وخاصة في الدول المنتجة للنفط كالصين، فيتنام، إندونيسيا، ماليزيا وتايلندا.

الشكل رقم 6: نسبة الفقر في جنوب وشرق أسيا

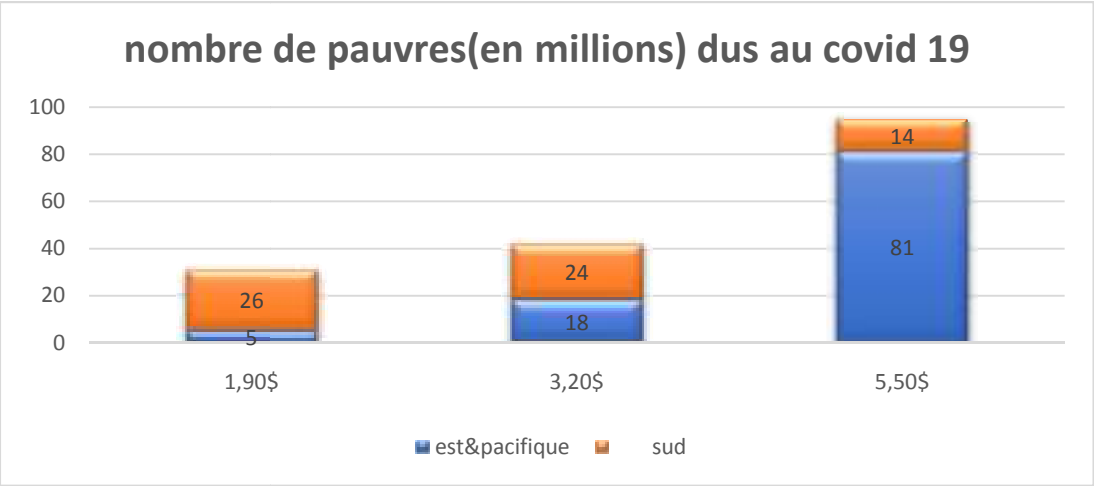

https://public.flourish.studio/visualisation/3697743/

أول شيء نلاحظه في الرسم البياني هو نسبة الفقر في جنوب آسيا أكبرمن شرق آسيا والمحيط الهاديوهذا شيء معلوم، فحسب الإحصائيات عند سعر 1,90$ و 3,20$ في اليوم نسبة الفقر مرتفعة في جنوب أسيا، أما عند سعر 5,50$ نجد عكس ذلك فنسبة الفقر مرتفعة في شرق أسياوالمحيط الهادي.

5-أمريكا:

خلال مرحلة كوفيد-19، شهد الاقتصاد الأمريكي عجز في ميزانية الحكومة إلى مستوى 3.1 تريليون دولار. بجانب تراجع إيرادات وزيادة في الإنفاق لحماية السكان.

- ارتفاع معدل البطالة إلى أكثر من 14% حيث تم تسريح حوالي 22 مليون عامل.

- انخفاض معدل التضخم خلال فترة الوباء إلى فصل 1,2%. سنة 2022 وبالنسبة للمعدل المستهدف هو 2% سنة 2023. بالإضافة إلى كل هذه التداعيات الاقتصادية أثر كوفيد19 على التجارة الخارجية فشكلت عجز قدره 694 مليار دولار سنة 2020، زيادة على ذلك انخفاض الصادرات الأمريكية ب 17,3% والواردات ب 10.7%.

الشكل رقم 7: الناتج المحلي الإجمالي لدول أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية والوسطى

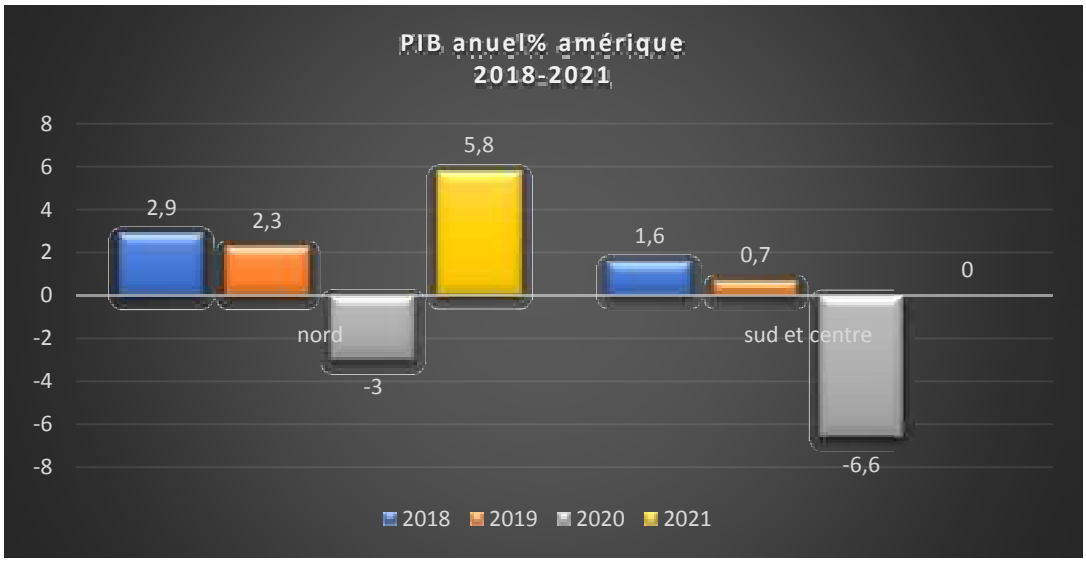

https://donnees.banquemondiale.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZJ

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، نرى انخفاض شديد في سنتين 2019، 2020، وسبب هذا الانخفاض راجع إلى الوباء والحرب التجارية مع الصين وأزمة بوينغ 737 ماكس. حيث تراجعت نسبة الاستثمارات الخاصة والصادرات، ومن رغم استمرار استهلاك الأسر لدعم الاقتصاد، ولكن تباطأ PIB وأصبح بالنسب سالبة

-3% في الشمال و-6,6% في الجنوب.

في سنة 2021 قامت أمريكا برفع الناتج المحلي الإجمالي بشكل الرهيب إلى 6.5% في الجنوب و5.8% في الشمال، من خلال دعم للأسر والشركات بمنح حماية اجتماعية وتقديم قروض مضمونة وتوسيع نطاق التأمين ضد البطالة. وإعادة فتح اقتصادها وخلق شكل من التوازن.

خلاصة:

إن الاقتصاد مبني على الإنسان، إذا تضرر الإنسان من فيروس كورونا فسيتضرر الاقتصاد فهذه الأزمة هي أزمة صحية عالمية أثرت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي من بطالة واشتداد الفقر، انتقلت عبر مجموعة من التبادلات التجارية والماليةوحتى السياحة والنقل، أدى هذا الانتشار إلى عرقلة حركة التجارة والإنتاج والإمداد والنقل الجوي عبر العالم وأسعار السلع الأولية والأصول، وأضعف الطلب على المنتجات البترولية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية.

الفصل الثاني:
أثر جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري
2022-2018

تمهيد:

فيروس كوفيد 19 المستجد أدى لدخول العالم في أزمات اقتصادية ومالية لم يشهدها من قبل اعتبرت من أشد وأعنف أزمة عرفها التاريخ، هذه الأزمة الصحية أدت إلى صدمات في العرض والطلب وقد تدخل الاقتصاد في ركود عالمي، امتدت إلى أسواق النفط العالمية متسببة في انهيارات غير مسبوقة وللتخفيف من الآثار الاقتصادية المترتبة عليها سارعت الكثير من الدول إلى اتخاذ مجموعة من التدابير لإنعاش اقتصادها خلال فترة انتشار هذا الوباء، إلا أنها وجدت صعوبة في ذلك. وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، حيث اتخذت إجراءات صارمة وقرارات حادة للحد من هذا التأثير على المجتمع الجزائري في الكثير من المجالات، وكانت من الدول التي اتخذت إجراءات مبكرة لتفادي التأثيرات الهادمة للاقتصاد الجزائري. ولمعرفة التداعيات للأزمة في الجزائر تطرقنا إلى مبحثين في هذا الفصل:

المبحث الأول: أثار جائحة كوفيد19 على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة جائحة كوفيد19

المبحث الأول: أثار جائحة كوفيد19 على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

خوصصة الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد ريعي أدى لزيادة حدة تأثير الجائحة بسبب انهيار أسعار النفط، إضافة إلى التداعيات التي كان يشهدها الاقتصاد قبل الأزمة حيث بلغ النمو الاقتصادي سنة 2019 **0.8** من حيث الحجم مقابل **1.4** في 2018، وأمام انتشار الوباء وجد نفسه أمام جملة من التحديات.

المطلب الأول: تداعيات الأزمة على أهم متغيرات الاقتصادية

1-تداعيات على معدل النمو الاقتصادي:

أشار البنك العالمي في تقرير أكتوبر 2019 يعني تخلي إلى تسجيل نمو في الناتج الداخلي الخام. الجزائري 259.25 مليار دينار سنة 2018 ليحقق نسبة النمو تقدر ب 4.1 %ليرتفع سنة 2019 ب 0.8 % بقيمة ناتج محلي 284.20 مليار دينار.

بقي هذا النمو في مستوى 5.1 % خلال الثلاثي الأول من سنة 2019، وسبب هذا النمو البطيء قطاع المحروقات وانكماش النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى تراجع تطور نمو قطاعات خارج المحروقات، وأدت جائحة كورونا إلى كساد الاقتصاد الجزائري في 2022.

انكماش معدل النمو في إجمالي الناتج الحقيقي بنسبة 5.5 % وسط إجراءات صارمة لاحتواء كورونا، مع انخفاض في إنتاج الهيدروكربونات، وتسبب في انخفاض مؤقت في أسعار النفط الى جانب تراجع حجم الصادرات، بعد هذا التراجع الذي ميزته سنة 2020 سجل الناتج الداخلي الخام انتعاشا خلال الثلاثي الثالث ل 2021 بزيادة سنوية قدرها 4%.[1]

2-تداعيات على معدل الاستثمار:

انخفاض معدل الاستثمارات بنسبة 49% سنة 2020 نتيجة لانخفاض استيراد المنتجات البترولية حيث سجل قطاع المحروقات انكماش ب 2.1% سنويا منذ 2010، وأدى ارتفاع الاستهلاك المحلي إلى تقلص حجم الصادرات التي تراجعت بنسبة 2.8% سنويا، وبلغ متوسط العجز في المعاملات الجارية ب13% وفي الموازنة ب 11% من إجمالي الناتج المحلي منذ بداية أزمة النفط 2014، يشهد الإنفاق الحكومي الحقيقي انخفاضا.[2]

---

[1] تحلايتي فطيمة، بن صبان حنان، أثر جائحة كورونا عل أسعار البترول حالة الجزائر 2019-2021، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس،2022، ص 47

[2] https://www.albankaldawli.org البنك الدولي في الجزائر ،اطلع عليه يوم 10-03-2023 الساعة h15

جدول رقم 3: يوضح تطور معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي العالمي من 2015-2020

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاستثمار	0.688	1.589	1.206	1.466	1.381	1.125
معدل النمو	1.94	1.83	1.74	2.20	1.96	1.85

المصدر: منظمة الأقطار العربية

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن هناك انخفاض في معدلات الاستثمار خاصة في السنوات الأخيرة مع انتشار الجائحة مما صاحبه انخفاض في معدل النمو في الجزائر حيث سجل قيما جد منخفضة في سنوات 2019-2020.

3-تداعيات على معدل البطالة:

توقع صندوق النقد الدولي بانكماش للاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2% سنة 2020، مما رفع معدل البطالة ب 15% كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة

والمتوسطة كان عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز ب 20.1% في قانون المالية 2020 انعكس على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما سبب زيادة في مستوى معدل البطالة.

صرح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي السابق في اجتماع مع مجلس الأمة أن عروض العمل تراجعت من 437 ألف عرض عمل عام 2019 إلى 300 ألف عرض في عام 2020 بنسبة 30% و80% منها في القطاع الخاص في البناء والري، والخدمات، والأشغال العمومية، والصناعة.[1]

جدول رقم 4: معدلات البطالة في الجزائر 2015-2021

السنوات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
معدل البطالة	**10.6**	**11.2**	**10.2**	**12.1**	**12.3**	**14.2**	**13.4**

[1] سفيان هواري، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:2 العدد2، جامعة وهران2.ص 814

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر بذلت كل مجهود للحد والتقليل من ظاهرة البطالة، إلا أن وتيرتها قد تسارعت خاصة خلال ظهور جائحة كورونا والتي أدت إلى انهيار الأسعار البترولية.

4-انعكاسات الأزمة على السياسة النقدية والمالية:

بعد انتشار الأزمة الصحية قام البنك المركزي الجزائري بإجرائيين:

-تخفيض معدل الفائدة التوجيهي ب 0.25%

-تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 6% إلى 3%.

يعنى أن البنوك ستضخ نصف احتياطها من العملة العصبة والدينار في السوق المصرفية، كما أشار البنك المركزي أن قراراته تسمح بتحرير هوامش إضافي للسيولة بالنسبة للنظام البنكي وبالتالي توفير للبنوك والمؤسسات المالية وسائل دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكلفة معقولة، كما يسمح بتحرير جزء من السيولة المجمدة للبنوك كاحتياطات إجبارية لمواجهة الأزمة، لتجنب زيادة في طلبات سحب الأموال المفاجئة بسبب الخوف من انتشار الفيروس.[1]

- تعتمد الجزائر من صادراتها على البترول والغاز بنسبة 98%، كما أن المداخيل الجبائية للبلاد تعتمد على 50% من الجباية البترولية مما أدى إلى عجز مستمر في ضل جائحة كورونا حتى بداية الحرب الروسية الأوكرانية.

5-أثر جائحة كورونا على الناتج المحلي الخام

سجلت الجزائر تراجع مستمر في مستوى الناتج المحلي الخام، حيث كان هناك انكماشا ب 23.92% ما بين سنتي 2014-2015 بسبب تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، وانخفض معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي سنة 2020 بحوالي 3232 دولار أمريكي بنسبة 17.23-% مقارنة مع سنة 2019 التي بلغت 3910 دولار أمريكي ويعود هذا التراجع بسبب التدابير والإجراءات التي وضعتها الدولة من أجل الحد من انتشار الفيروس، مما جعل عدة قطاعات منتجة توقف عملها وتسريح العمال.[2]

[1] المرجع السابق ص 816

[2] أحمية خالد، مايدة محمد فيصل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 2010-2020، المجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة ص59

الشكل البياني رقم 8: يمثل تطور الناتج الداخلي الخام فترة 2010-2020

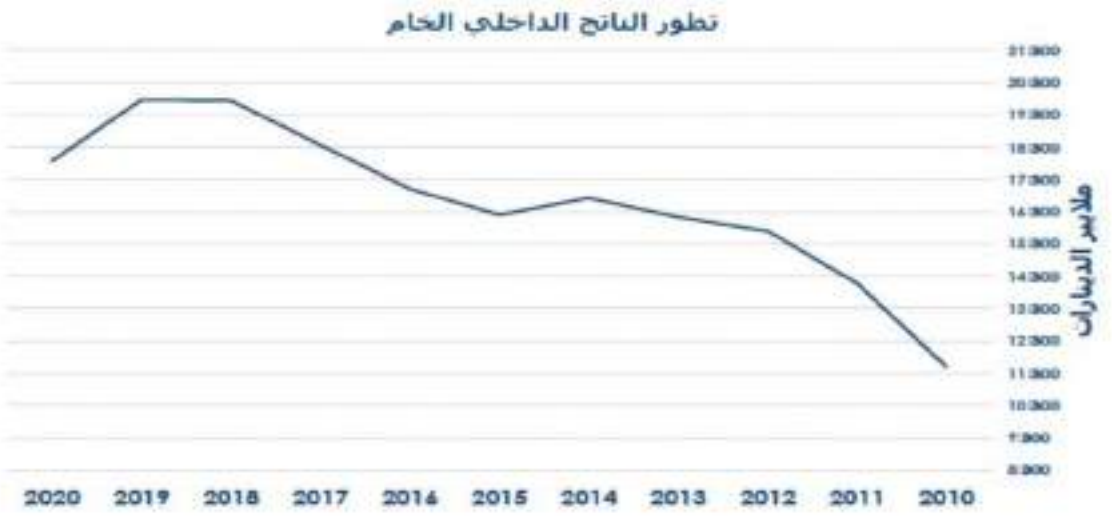

المصدر: بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 53 مارس 2021 ص26

المطلب الثاني: التغيرات الطارئة على القطاعات الاقتصادية:

1-سوق العمل: أثر الكوفيد 19 على العمالة الوطنية وبشكل كبير بحالتين إما التسريح أو تخفيض ساعات العمل في كثير من القطاعات أدى إلى انخفاض اقتصاد البلد، وبالتالي انخفضت مصادر الدخل الشركات بسبب زيادة التدابير الموضوعة من قبل الدولة كالحجر الصحي.[1]

هذه الأخيرة أدت إلى انخفاض القوة العاملة في كلا القطاعين العام بنسبة 37.8% سنة ظهور الوباء 2019 وبالنسبة 62.2% للقطاع الخاص، مع ارتفاع البطالة في معظم القطاعات العمل الرئيسية.

وحسب مكتب الإحصاء الوطني بلغ معدل النشاط الاقتصادي 42% ومقسم حسب الجنس 66.8% للرجال، و17.3% للنساء.[2]

[1] بنسالم كمال، مجلة قانون العمل والتشغيل، تأثير جائحة كوفيد -19 على سوق العملجزائري، المجلد6/العدد1، 2021/02/24

[2] Site officiel de L'OIT (organisation internationale du travail) en algerie/ 2-4-2023 a 23 :30/ https://www.ilo.org/africa/countries-covered/algeria/lang--fr/index.htm

الشكل البياني رقم 9: القوى العاملة حسب القطاع العام والخاص2019الشكل البياني لرقم 10: القوى العاملة في الجزائر حسب القطاعات الرئيسية 2019

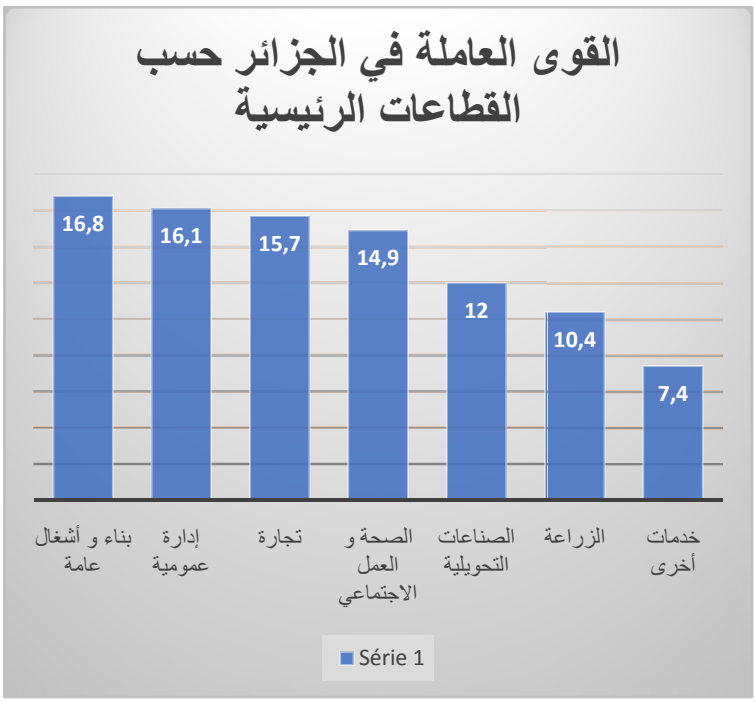

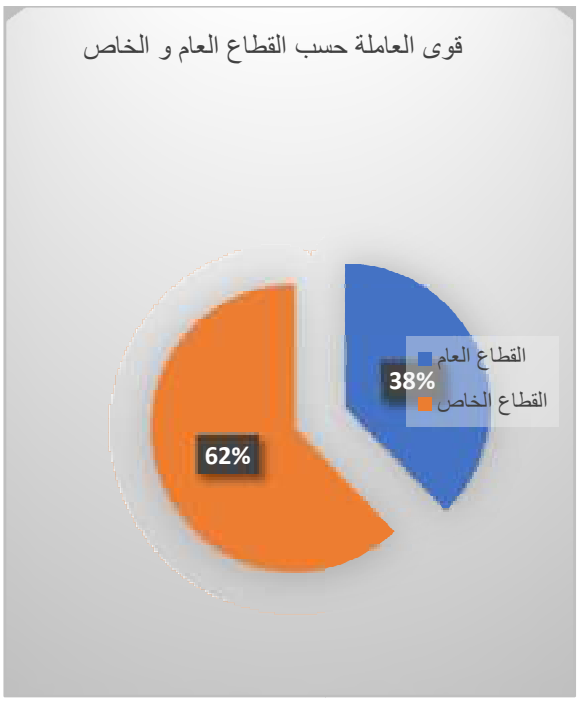

Statistique de l'OIT (organisation internationale du travail en Algérie) Mai 2019

أما بالنسبة للبطالة سنحاول توضيحها من خلال الرسم البياني التالي من سنة 2019 إلى غاية سنة 2022.

الشكل البياني رقم 11: نسبة البطالة في الجزائر 2019-2020

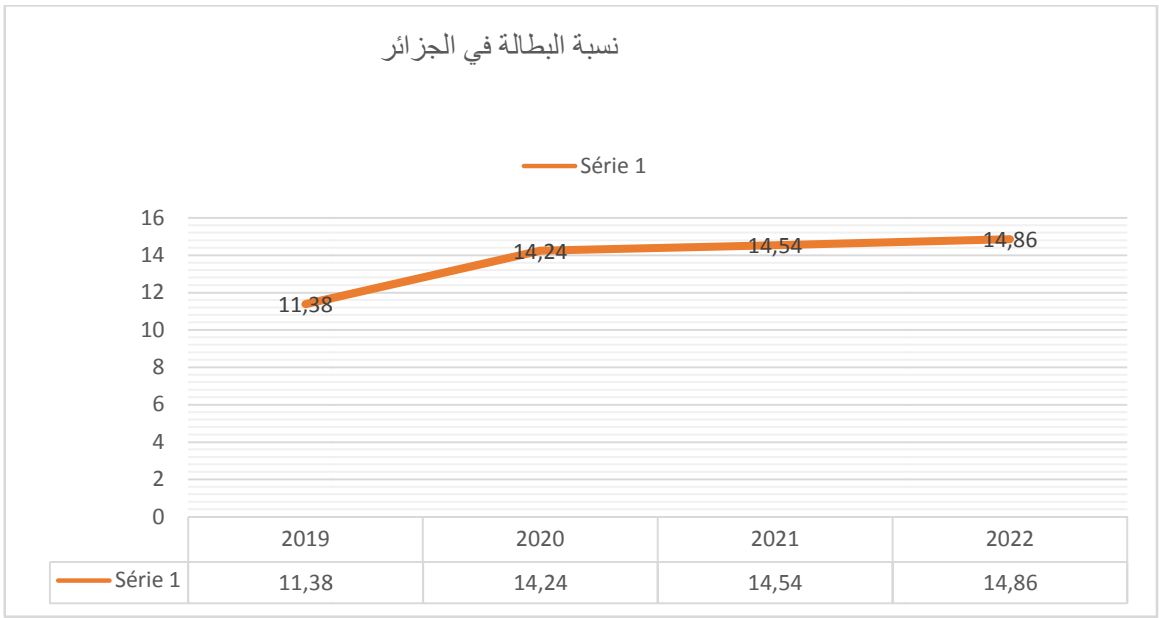

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول

2-التجارة الخارجية:

سجلت الجزائر سنة 2019 حجم الإجمالي للواردات بنسبة 41.93 مليار دولار حيث تراجعت هذه القيمة بنسبة 9.49% مقارنة بالسنة السابقة. أما بالنسبة لحجم الصادرات فانخفضت بنسبة 14.29% وأصبحت 35.82 مليار دولار في 2019. عجز الميزان التجاري ب 6.11 مليار دولار وتم تغطية الواردات بالصادرات بنسبة 85.43% في 2019 مقابل 90.22% سنة 2018.

جدول رقم 5: التجارة الخارجية في الجزائر 2018-2019

السنوات	2018	2019	الاختلاف
الواردات	46.33	41.93	%-9.49
الصادرات	41.79	35.82	%-14.29
ميزان تجاري	-4.53	-6.11	%34.81
معدل التغطية	%90.22	%85.43	/

Statistique du commerce d'extérieur de l'Algérie 2019(الوحدة: مليون دولار)

- الواردات:

المجموعة التي أدت إلى انخفاض الواردات هي المعدات الصناعية 19.92%، سلعة والمعدات الصناعية 18.96%، منتجات نصف مصنعة 6.09%، المواد الغذائية 5.85% والسلع المنزلية 4.52%.

عكس ذلك بالنسبة لمجال الطاقة، ارتفع ب 33.22% والمنتجات الخام ب 5.89 %.

جدول رقم 6: تطور توزيع الواردات حسب المجموعة الاستخدام 2018-2019

مجموعة الاستخدام	2018		2019		ترتيب	اختلاف
/	مليون دولار	%	مليون دولار	%		%
السلع الغذائية1	8 573.58	18.51	8 072.27	19.25	3	-5.85
2 الطاقة	1 078.10	2.33	1 436.23	3.42	6	33.22
منتجات خام4-3	1 900.25	4.10	2 012.23	4.80	5	5.89
منتجات نصف5 مصنعة	10 965.84	23.67	10 297.52	24.56	2	-6.09
سلع ومعدات زراعية 6	564.76	1.22	457.70	1.09	7	-18.96
معدات صناعية7	16 485.96	35.58	13 202.40	31.48	1	-19.92
سلع الاستهلاكية9-8	6 761.71	14.59	6 455.77	15.40	4	-4.52
المجموع	46 330.21	100	41 934.12	100	/	-9.49

Statistique du commerce d'extérieur de l'Algérie 2019

- الصادرات:

بالنسبة للصادرات في الجزائر هناك نوعين صادرات هيدروكربونية والتي تمثل أكبر حصة من الصادرات حوالي 92.80% من القيمة الإجمالية والتي تراجعت سنة 2019 بسبب كوفيد 19 ب 14.48%. والحصة المتبقية من الصادرات خارج المحروقات تمثلت ب 7.20% من الصادرات الإجمالية. ومع ذلك سجل التراجع بقيمة 11.80%.

جدول رقم 7: الصادرات سنة 2018و 2019

الصادرات الهيدروكربونية	2018		2019		الاختلاف%
	مليون دولار	%	مليون دولار	%	
منتجات الهيدروكربون	871.75 38	93	33 243.17	92.80	-14.48
منتجات خارج الهيدروكربون	925.56 2	7	2 580.64	7.20	-11.80
المجموع	797.32 41	100	35 823.54	100	-14.29

Statistique du commerce extérieur de l'Algérie 2019

أما بالنسبة للمنتجات خارج الهيدروكربونات بترتيبها لسنة 2019 هناك المنتجات نصف مصنعة 75.84%، المواد الغذائية 15.81%، المواد الخام 3.72% وأخيرا كل من معدات الصناعية 3.22%، السلع الاستهلاكية الغذائية 1.41% والسلع الزراعية 0.01%. [1] وسنوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 8: تطور توزيع الصادرات خارج قطاع المحروقات 2018-2019

مجموعة الاستخدام	2018		2019		الترتيب	الاختلاف%
	مليون دولار	%	مليون دولار	%		
السلع الغذائية1	373.77	12.78	407.86	15.81	2	9.12
مواد خام 3-4	92.39	3.16	95.95	3.72	3	3.86
منتجات نصف مصنعة 5	2 335.58	79.83	1 956.92	75.84	1	-16.21
سلع ومعدات زراعية 6	0.31	0.01	0.25	0.01	6	-16.94
معدات صناعية7	90.10	3.08	82.97	3.22	4	-7.92

[1] Direction des Etudes et de la Prospective/Ministère des Finances Direction Générale des Douanes / STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE Période Année 2019

8-9 سلع الاستهلاكية	33.42	1.14	36.42	1.41	5	8.99
المجموع	2 925.56	100	2 580.37	100	/	-11.80

Statistique du commerce extérieur de l'Algérie 2019

3-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تعتمد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة الجزائرية على ثلاث معايير أساسية العمالة التي تتراوح بين 1 و250 موظف.، الاستقلالية والرأس المال الذي لا يتجاوز حجم أعماله 4 ملايير دينار جزائري أو ألا تتجاوز ميزانيتها السنوية مليار دينار جزائري.

حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للاقتصاد حيث يخلق فرص العمل، يحارب البطالة ويساهم في التنمية الاقتصادية، ويمثل 90% من ناتج المحلي إجمالي غير النفطي.[1]

جدول رقم 9: معايير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

المؤسسات	العمالة	رأس المال	اجمالي الأصول
صغيرة جدا	1 - 9	40 مليون >	20 مليون >
صغيرة	10 - 49	400 مليون >	200 مليون >
متوسطة	50 - 280	4 مليار – 400 مليون	1 مليار – 200 مليون

الجريدة الرسمية الجزائرية: قانون التوجه حول تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-01 تاريخ 10 جانفي 2017 مقال 8،9،10

وخلال سنة 2019، جراء وباء كوفيد 19 تأثر أكثر من 22% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب تدابير الصحية الموضوعة من طرف الدولة، حيث تم تسريح أكثر من 50% من العمال مع تدهور رأس مالها بنسبة 60 %. وتختلف نسبة الضرر للمؤسسات بحسب القطاعات والأكثر تضررا في الجزائر كانت الخدمات

والبناء ثم بعدها الصناعة والزراعة في القطاع العام الذي عرف انخفاضا وخاصة في مرحلة الوباء، عكس القطاع الخاص الذي شهد ارتفاعا ملحوظا[12] وسنرى ذلك في الجدول التالي:

[1] Yasser HASSAINE, Abdelmadjid BADRI, Revue des sciences humaines de l'université Oum el bouaghi, L'impact de la pandémie de Covid-19 sur les PME en Algérie, Volume 8, Numéro 02, Juin 2021, p6-7

[2] RAHMANI YAMINA & BENYAHIA-TAIBI GHALIA, Les PME privées ; Un levier pour le développement économique en Algérie, Université de Bordj Bou Arreridj et Oran2, 30/06/2020, p19-20

جدول رقم 10: تطور عملية إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2015 الى 2020

السنوات	القطاع الخاص		القطاع العام		المجموع	
	العدد	معدل التطور	العدد	معدل التطور	العدد	معدل التطور
2015	934 037	9.69	532	-1.84	934 569	**9.68**
2016	1 022 231	9.44	390	-26.69	1 022 621	**9.42**
2017	1 074 236	5.09	267	-31.54	1 074 503	**5.07**
2018	1 141 602	6.27	261	-1.87	1 141 863	**6.26**
2019	1 171 701	2.6	244	-6.65	1 171 945	**2.6**
2020	1 286 140	/	225	/	1 286 365	/

Données du ministère de l'Industrie et des mines, Bulletin d'information statistique de la PME (2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018 et 2019)

نعلم أن وظيفة أي مؤسسة اقتصادية أساسا هي انتاج سلع أو خدمات، لهذا تهتم بدراسة سلوك المستهلكين والمنتجين، حيث خلال فترة الوباء ومع الإجراءات الصحية الموضوعة انخفض الطلب على المتاجر المتخصصة وكان التوجه نحو السلع الغذائية وكان هذا السلوك مدفوع بالخوف من نقص الحاجة، ومن خلال هذا الجزء سنوضح مستوى العرض والطلب على المنتجات في رسم بياني:

شكل بياني رقم 12: مستوى العرض والطلب للمنتجات

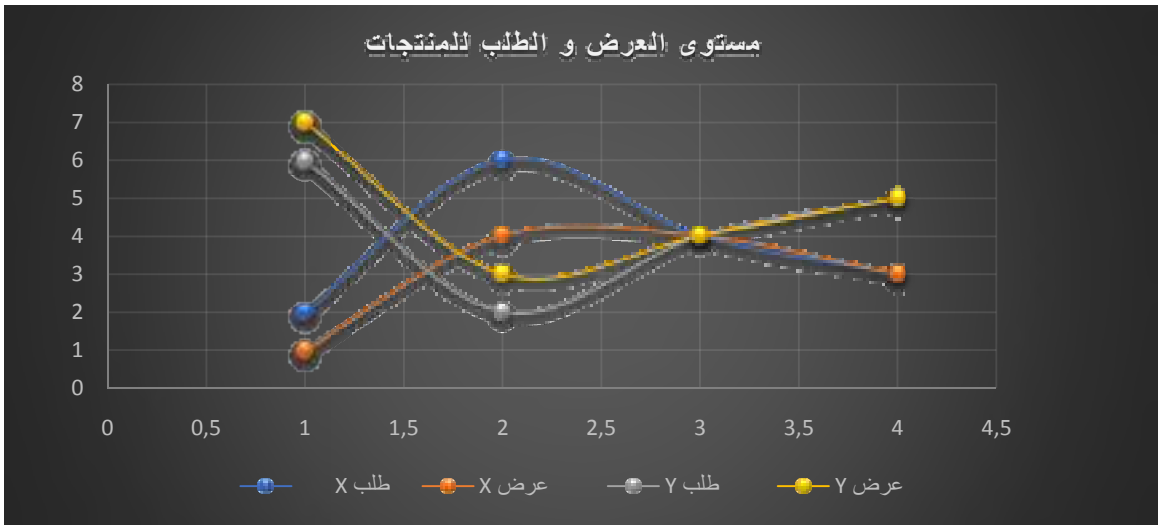

من إعداد الطالبتين

[1] IMANSOUREN Souhila, L'entrepreneuriat : Evolution et contraintes à la création des PME en Algérie (2001-2019), Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et des Sciences de gestion (Université d'Alger 3), 31/12/2021, p9-10

Xطلب : المنتجات الغذائية / Y طلب : المنتجات المتخصصة

Xعرض :المنتجات الغذائية/Y عرض :المنتجات المتخصصة

التحليل:

- خلال الفترة الأولى لظهور الوباء اشتد هلع المستهلكين الجزائريين خوفا من عدم كفاية المنتوج الغذائي، وبالتالي سجلت المؤسسات الجزائرية نسبة هذا الأخير زيادة 40%.
- الفترة (أ): نرى ارتفاع منحنى الطلب على المنتجات الغذائية وسبب هذا الارتفاع كما ذكر سابقا خوف المستهلكين والوقوع في حالة عدم اليقين بما أنها أزمة جديدة لم يتم التعامل معها من قبل، وبالتالي محاولة المنتجين رفع النسبة الإنتاجية لتلبية الاحتياجات وضمان توافر الكميات المطلوبة، كما تعتبر هذه الزيادة دورية والزيادة في العرض كانت بأقل مستوى عن الطلب.
- الفترة (ب): انخفاض منحنى الطلب على المنتجات الأولوية ومحاولة الرجوع الى الحالة الطبيعية تدريجيا، وهذا راجع للإجراءات التي اتخذتها السلطات من خلال تكييف العوامل الاقتصادية للأزمة، مع تصريح وزير التجارة على أن الكميات المتوفرة كافية لاحتياجات المواطنين ورغم ذلك لن يعود الطلب الى مستواه الأولي لأنه لا زالت فئة من المستهلكين محافظة على نفس السلوك بسبب الوباء.

أما بالنسبة للمنتجات المتخصصة أو الثانوية شهدت انخفاض رهيب وهذا راجع الى أولا اهتمام الأفراد بالطعام، ثانيا التدابير المفروضة كتوقيف الأنشطة التجارية، غلق خطوط النقل.

- الفترة (ج): خلال هذه المرحلة محاولة الدولة تخفيف إجراءات الاحتواء وإيجاد خطط بديلة لمكافحة الأزمة وعودة كل من الطلب والعرض الى المستوى الطبيعي، وتكييف الاقتصاد على الوضع السائد.

4-الطاقة:

- النفط:

خلال فترة الوباء، انخفضت أسعار النفط عالميا، مع تراجع الطلب عليه. حيث أصبحت ثاني أشد أزمة بعد أزمة 2008. ومن أهم أسباب انهيار الأسعار:

- انخفاض الطلب الصيني، حيث يعتبر أول مستهلك للنفط وبنسبة 13.5% سنة 2018

- اتفاقية الأوبك التي نصت على خفض كمية المنتجة من النفط بمليون ونصف برميل يوميا الى غاية نهاية 2020، مع اشتداد التوتر الذي جرى بين روسيا التي رفضت هذا العرض، ورد فعل السعودية بخفض سعر البترول لبيع مخزونها ورفع الإنتاج ب 25% يوميا، إلا أن تم التفاوض والاتفاق على خفض الإنتاجية إلى حدود 10 ملايين برميل يوميا أي ما يعادل 10% من الإنتاج النفطي العالمي.
- ظهور النفط الصخري الأمريكي كمنافس واستحواذه على معظم الحصص السوقية، وبالتالي اتفاقية الأوبك المتبعة لرفع أسعار النفط في الأسواق أصبحت غير فعالة.[1]
- بالنسبة للجزائر أكثر من 90 % من عائدات الدولة من الصادرات الهيدروكربونية موزعة كالاتي39% غاز طبيعي، 37% نفط و17 %وقود، ومع تراجع سعر النفط إلى 41 دولار للبرميل في 2020 مقابل 64 دولار في 2019، بلغت قيمة صادراتها 23 مليار دولار في 2020 بعد انخفاض ب 33% مقابل انخفاض ب 5.8% في 2019 بمقدار 33.2 مليار دولار.

وكانت نتيجة هذه الصدمة انخفاض عائدات البترول الى 23.5 مليار دولار في 2020 مقابل 34 مليار دولار في 2019. مع انخفاض في رقم أعمال شركة سوناطراك النفطية حوالي 41 %وهذا بسبب تقليص استثماراتها في 2020 مع مؤسسات اجنبية لتطوير القطاع. وسنوضح ذلك خلال الشكل التالي:

شكل بياني رقم 13: تطور صادرات الجزائر من النفط 2018-2021

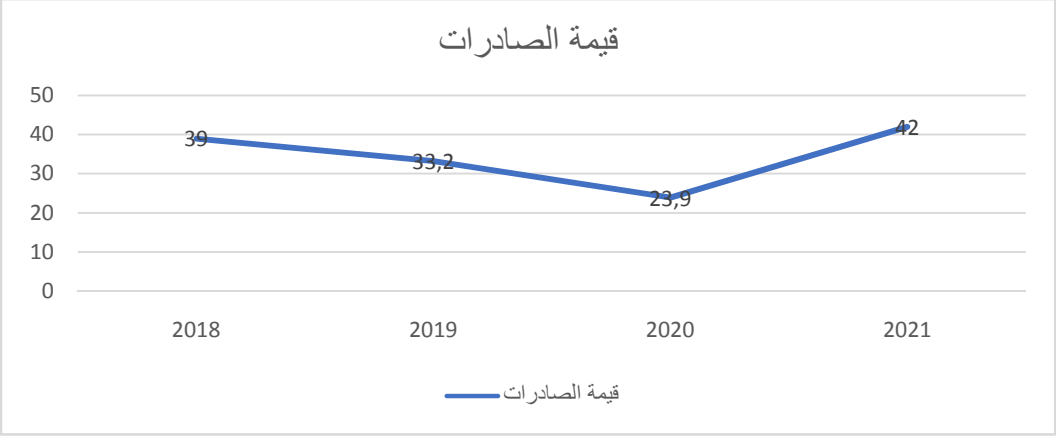

الوحدة (مليون دولار)

من اعداد الطالبتين

[1] وسام عمرون، فوزي سماعيل، انعكاسات جائحة كوفيد 61 على قطاع النفط في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد16 / العدد 02 ديسمبر 2022ص 7-8-9.

جدول رقم 11: كميات المنتجة من البترول وسعر البرميل في الجزائر 2018-2022

السنوات	كمية منتجة مليون(برميل/اليوم)	سعر البرميل (بدولار)	نسبة انتاج %
2018	1.348	69.78	1.5%
2019	1.022	64.04	1.4%
2020	904	41.47	1.4%
2021	913	69.72	1.4%
2022	1.055	102.97	1.5%

من إعداد الطالبتين

- الغاز الطبيعي:

تعتبر الجزائر المنتج والمورد الأول إفريقيا للغاز الطبيعي، وتحتل المرتبة العاشرة عالميا بنسبة 2.5%. ومع هذا، أثر كوفيد-19 على الطلب والعرض الكلي العالمي، حيث سجلت الجزائر تذبذبات خلال تلك الفترة في الكميات المنتجة بسبب ضعف الطلب بسبب قلة الاستثمارات وعدم كفاية البنية التحتية والمشاكل الفنية مع انهيار الأسعار في الأسواق، وهذا ما سبب عجز في الميزانية 20-% من الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري ب 18-% من الناتج المحلي الإجمالي[1].وسنوضح ذلك من خلال جدول والشكل التاليين:

شكل بياني رقم 14: كميات المنتجة من الغاز الطبيعي في الجزائر 2018-2021

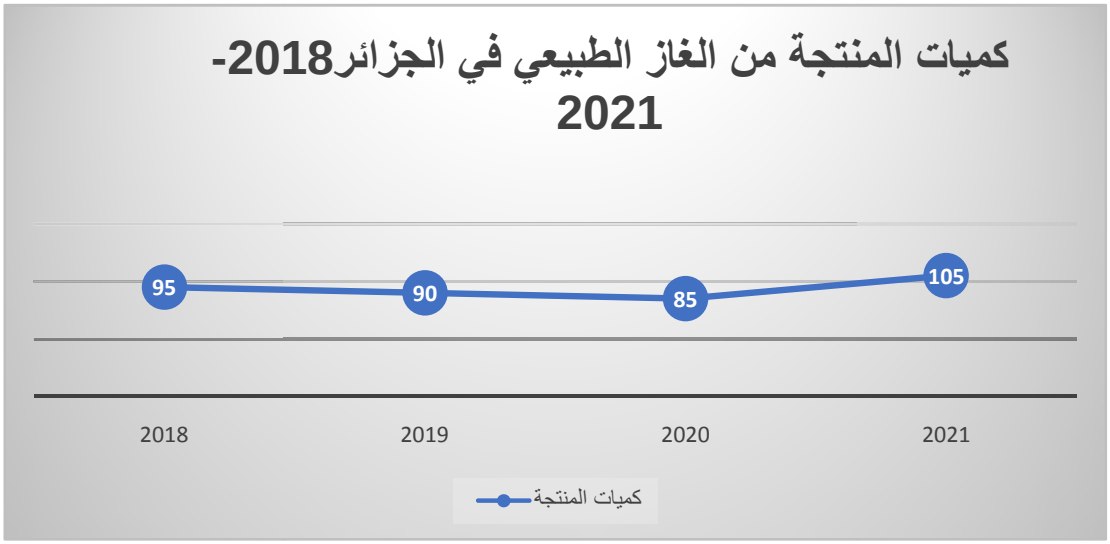

(مليار مترمكعب milliards M³)

من إعداد الطالبتين

[1] حمية وئام، أثر تقلبات تجارة الغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا 1990-2020، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، تخصص اقتصاد كمي، 2021-2022، ص 20-30

كما ذكر سبقا نلاحظ انخفاض سنة 2019 بنسبة 4.73% حيث أصبحت تنتج 90 مليار متر مكعب، واصلت هذه الوتيرة في السنة الموالية بنسبة 5.5%، بعد السيطرة على الأوضاع في سنة 2021 وبسببالحرب روسيا أوكرانيا وتوجه معظم الدول الأوروبية نحو الغاز الجزائري ارتفعت من جديد بنسبة 24 %وأصبحت تنتج أكثر من 100 مليار.

جدول رقم 12: أسعار الغاز الطبيعي 2018-2022

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022
سعر مرجعي للبرميل $/GJ	4.16	2.90	2.92	5.26	7.25
سعر سوق لعقد محدد (سنة) $/GJ	5.64	2.95	3.17	5.37	7.22

$1M^3=0.03789$من إعداد الطالبتين

انهيار الأسعار سنة 2019 كلا من السعر المرجعي ب 2.90 دولار للبرميل مقارنة بالسنة السابقة التي كانت 4.16 دولار للبرميل وسعر السوق لعقد محدد لسنة واحدة قابل للتجديد كان 5.64 دولار للبرميل في 2018 وأصبح 2.95 دولار للبرميل سنة الوباء وهذا راجع لانخفاض الطلب العالمي على الغاز.

5- السياحة والنقل:

عرف قطاع السياحة انهيار خلال فترة ظهور كوفيد 19 بسبب الإجراءات المتخذة من طرف الدول كالتباعد، والإلزام بالحجر الصحي مما أدى إلى خسائر ضخمة للمتعاملين في قطاع السياحة، وأثر هذا الأخير على مختلف القطاعات ذات صلة كالنقل الفندقة والإطعام...

كان تأثير سلبي بالنسبة للفنادق ووكالات السياحة، حيث سجلت الجزائر ارتفاع في 2017 للوافدين الأجانب والجزائريين المقيمين في الخارج وبسبب تنافسية في الأسعار، والسوق السياحة الدولية في الدول الأخرى، وانخفضت نسبة هذا القطاع في 2018، وبظهور الكوفيد-19 انهار تماما وبشكل ملفت من بداية مارس، وبالنسبة لعوائد قطاع السياحة انخفضت في 2019 إلى 165 مليون دولار مقابل 169 مليون دولار في 2018. ومع ذلك لا تزال مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات قليلة جدا.أما بالنسبة للنقل تضرر كذلك حيث تم توقيف أغلبية وسائل النقل سواء جوي، بحري أو بري.[1]

[1] د بورياح سلمة، جائحة كورونا المستجد كوفيد-19 وأثرها على قطاع السياحة في الجزائر التداعيات وفرص إعادة البناء، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 11-11-2020، ص 14-19

6-الطاقة المتجددة:

لم يكن للكوفيد 19 مساوئ فقط، بل هناك مزايا وبفضله تم تسريع الانتقال نحو الطاقة المتجددة.

وبما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على المحروقات بنسبة 95%، وأن أسعار هذه الأخيرة لا يمكن التحكم فيها، وظهور تذبذبات مع ارتفاع احتياجات السوق الوطني، فلا بد من استبدال الغاز والنفط بطاقات أخرى.

بالنسبة للغاز، فهو العنصر الأساسي لإنتاج الكهرباء، وفي نفس الفترة تم اكتشاف أن الجزائر تحتوي على الغاز الصخري وأن لديها ثالث أكبر احتياط في العالم، وهذا الأخير يعوض احتياط الغاز المنخفض وتطوير الطاقة الحرارية الشمسية والكهرباء الضوئية. ومع توفر الطاقة الشمسية التي تعتبر احتياطي غير محدود. ويمكن الاعتماد على الطاقة النووية التي تنطوي على العديد من المخاطر، كمعالجة النفايات النووية.

كما يساهم قطاع الطاقات المتجددة في خدمة الاقتصاد المحلي وتوفير فرص العمل.[1]

المبحث الثاني: السياسات التي انتهجتها الجزائر لمواجهة جائحة كورونا:

تداعيات جائحة الفيروس المستجد وإجراءات الإغلاق المرتبطة بها وانهيار أسعار البترول سنة 2020 كان سبب في حدوث خلل في الاقتصاد الجزائري مع معاناته في المسائل البنيوية ترتبط بسوء إدارة الريوع المتراكمة وبيئة أعمال غير مواتية والقطاع الخاص المقيد.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لمواجهة الأزمة

1. **السياسة الاقتصادية:** مع بداية تفشي الفيروس سارعت الحكومة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير ذات طابع ظرفي في مخطط عملها. ووضعت عدة أهداف أهمها:

- تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد وتخفيض نفقات التسيير والتجهيز.
- تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية.[2]
- تعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية والمدخلات.

[1] توفيق حسني، رضوان مالك، نزيم زويوش، التغير المناخي، الطاقة والبيئة الجزائر 100% طاقة متجددة، جانفي 2021، ص 7-10

[2] وزارة الاتصال (18-03 -2020) اجتماع الحكومة، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال
http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659

- تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها.[1]

2. **السياسة المالية العامة:** تستعمل أدوات متعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث تمتلك القدرة على تسيير الحياة الاقتصادية والاجتماعية فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 مايو 2020 قامت الدولة ب:

-رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة.

- رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50 %بعد أن كانت منخفضة في بداية الأزمة إلى 30%، يشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها.

- إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة، كإجراء من شأنه تخفيف العب الضريبي.

3. **السياسة النقدية:**

-تعزيز السيولة: بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي:

✓ تخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0.25) لتثبيته عند 3.

✓ وتخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة.

✓ رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

✓ ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمستثمرة بشكل عام، بتكلفة معقولة.

[1] الوزارة الأولى. (26 04 2020,) الوزير الأول يترأس اجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد-26 -04 -2020 http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html 2020 من الموقع الرسمي لوزارة الأولى 04-2020-ar-2.html 2020

-تعزيز القدرة التمويلية: نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل والبالغ عددهامن 3,1 إلى 5,1 مليون مؤسسة، ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفش فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس المال العامل.

- ✓ تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد-19.
- ✓ مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة.[1]

-بعض الإجراءات التي قام بها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون:

- ➢ تعليق كل أنواع أنشطة نقل الأشخاص بدءا بالخدمات الجوية على الشبكة الداخلية إلى خدمات سيارات الأجرة الجماعية مرورا بالنقل البري والنقل بالسكك الحديدية حالة والنقل الموجه على كل الخطوط باستثناء نشاط نقل العمال من طرف المستخدم وفي حالة تسجيل مخالفة تسحب رخصة ممارسة النشاط.
- ➢ إصدار تعليمية لمصالح الجمارك تخفيف إجراءات جمركة التجهيزات الطبية والمنتجات الصحية المخصصة لمحاربة فيروس كورونا من خلال تخصيص رواق أخضر.
- ➢ إصدار تعليمة ضرورة احترام مسافة الأمان الإجبارية على الأقل 1 متر بين الأشخاص في كافة المؤسسات والفضاءات التي تستقبل جمهور.
- ➢ دعمت الجزائر كافة مستخدمي السلك الطبي والحماية المدنية وأعوان الدولة حيث أمر بتقديم منحة خطر للأسلاك المعرضة للإصابة من الفيروس.
- ➢ ضرورة قيام مسؤولي الجماعات المحلية بأنشطة تعقيم وتطهير الأماكن العمومية على نطاق واسع.
- ➢ تكليف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بالتنسيق مع وزارتي التجارة والفلاحة والتنمية الريفية بتعقب المضاربين واتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم بما فيها تشميع مستودعاتهم ومتاجرهم، والتشهير بهم

[1] بنك الجزائر. (29-04-2020) لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

في وسائل الإعلام وتقديمهم للعدالة، بالإضافة إلى قيامها بضبط السوق لمحاربة الندرة بتوفير جميع المواد الغذائية الضرورية.[1]

المطلب الثاني: الحلول المقترحة لمواجهة أزمة:

- توفير اعتمادات مالية إضافية لقطاع الصحة، ما يساعد القطاع في التصدي لانتشار فيروس كوفيد-19 مع ضرورة ترشيده ومراقبة تلك الاعتمادات المالية.
- إعطاء أولوية للقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية من أجل توفير الغذاء في ظل تراجع التبادل التجاري الخارجي.
- دعم وتوطين الصناعة الوطنية للاعتماد على المنتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي والتقليل من فاتورة الاستثمار.
- ضرورة إنشاء مركز وطني في جميع الدول بما فيها الجزائر لإدارة الأزمات والكوارث الصحية تابع لوزارات الصحية يعتبر كنقطة التقاء المعلومات الصحية لمتخذي القرار مبني على المعلومات الدقيقة والسليمة في حال الأزمات بمختلف مستوياتها.
- تعزيز دور القطاع الخاص الوطني في النشاط اقتصادي وإنشاء شراكة بينه وبين القطاع العام حيث يساعد شركات القطاعين على تجاوز أزمة نقص السيولة وتبادل الخبرات من أجل الخروج من الأزمة بأقل خسائر ممكنة.
- إنشاء مؤسسات الداعمة للطاقة المتجددة والاستثمار في هذا القطاع على أوسع نطاق.
- الاهتمام بتكرار النفط ودعم الصناعات البتروكيماوية للمساهمة في تحقيق عوائد أخرى وتنويع في الصادرات والمساهمة في قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
- يجب على الجهات المعنية في البلاد تسريع في وتيرة التحول الى الحكومة الرقمية في كافة المجالات ولعلها الفائدة العظيمة من جائحة كوفيد-19.
- استحداث خلية في كل وزارة تعنى بالجانب رقمنه والتكنولوجيا في ظل الأزمات وخارجها وتوفير برامج وتكوين خاصة وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

[1] كرامة مروة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد رقم 2، عدد2، تاريخ النشر: 30-06-2020، ص 327-328

خلاصة:

من خلال ما سبق في هذا الفصل نستخلص أن وباء كورونا أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري حيث أدى بالدخول في حالة ركود من خلال تأثر العديد من القطاعات ومع تدهور في أسعار البترول، حيث من ضروري للدولة وضع إجراءات سريعة وسياسات فعالة للسيطرة على الوضع.

الخاتمة العامة

من خلال الدراسة التي قمنا بها نستنتج أن جائحة كوفيد-19 أثرت على النمو الاقتصادي لدول العالم ككل وبالأخص الدول المصدرة للنفط، كما أنها مست عدة قطاعات اقتصادية، اجتماعية وسياسية نتيجة الإجراءات الوقائية الموضوعة كالحجر الصحي، التباعد الاجتماعي والإغلاق التام الذي أحدث ضرر في القطاعين السياحة الدولية والتجارة الخارجية وخاصة صادرات من الطاقة بعد إلزاميةالدول المصدرةللنفط باتفاقية "أوبك+ "من أجل تخفيض الإنتاجالذي أدى إلى انهيار الأسعار العالمية للنفط، ومنه الفرضية الأولى صحيحة.

أما بالنسبة للإجراءاتالوقائية أخذت الجزائر محل الجد لاحتواء المرض في بداية انتشاره، ألاوأنهالم تمنع من انتشار الوباء بشكل نهائي. كما تم اتخاذ سياسات للتخلص من هيمنة قطاع المحروقات على إيرادات الجزائر، من خلال الاهتمام بالتنويع الاقتصادي والانتقال نحو الطاقة المتجددة، وبالتالي صحت الفرضيتين الثانية والثالثة.

قائمة المراجع

*ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE L'OTAN /La région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord face à la pandémie de COVID-19 Rapport spécial / GILBERT ROGER /France / 11-12-2020

*Croissance et politique économique Philippe Darreau/ III) Le problème et les théories économiques de la croissance page 3/4/5

*Croissance et progrès à l'origine des société industriellesRobert Goetz-Girey, Edition Montchrestien1964/1910

* Direction des Etudes et de la Prospective/Ministère des Finances Direction Générale des Douanes / STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE Période Année 2019

*Dunod, Paris, 1996. P53 ،Jean Longatte et Pascale Van Hove, « Economie générale ».

* IMANSOUREN Souhila, L'entrepreneuriat : Evolution et contraintes à la création des PME en Algérie (2001-2019), Faculté des Sciences Economiques, Sciences Commerciales et des Sciences de gestion (Université d'Alger 3), 31/12/2021, p9-10

* Institut Français des relations internationales/L'Asie de l'Est et le COVID-19 : le spectre du retour de la pauvreté Lettre du Centre Asie, n° 81/Françoise Nicolas/17-04-2020

*L'impact du coronavirus sur le secteur de l'aide et de la protection de la jeunesse : le vécu des professionnels/Benfante, Hervé /liège université Library / année 2020-2021 / p09

*les équipes de FINACTU/le corona virus et l'Afrique / institut Pasteur de Cote D'Ivoire/Mars 2020/ page19-24- 28

*Les théories de la croissance, Jean Arrous Collection points tome3, Edition Du Seuil 1999

*Official site International Monetary fund / regional economic outlook : Europe / October 2020/ https://www.imf.org/en/Publications/REO/EU/Issues/2020/10/19/REO-EUR-1021 / seen 01/03/2023

*Pierre Robert, Croissance et crise (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson, France,2010

*RABAH AREZKI & HA NGUYEN / Coronavirus: quelles conséquences pour les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du nord / 20-02-2023 / https://blogs.worldbank.org/fr/arabvoices/coronavirus-potential-effects-middle-east-and-north-africa

* RAHMANI YAMINA & BENYAHIA-TAIBI GHALIA, Les PME privées ; Un levier pour le développement économique en Algérie, Université de Bordj Bou Arreridj et Oran2, 30/06/2020, p19-20

* Site officiel de L'OIT (organisation internationale du travail) en Algérie/ 2-4-2023 a 23 :30/ https://www.ilo.org/africa/countries-covered/algeria/lang--fr/index.htm

* Site officiel de l'Union européenne/https://commission.europa.eu/Vu le 01/03/2023

Stanley Fisher et autres, « Macroéconomie », 2ème édition, édition Dunod, Paris, 2002, p 293.

صولو روبرت،" نظريةالنمو"، ترجمةليلى عبود، المنظمة العربيةللترجمة، بيروت، الطبعةالثانية، ص306

* Yasser HASSAINE, Abdelmadjid BADRI, Revue des sciences humaines de l'université Oum el bouaghi, L'impact de la pandémie de Covid-19 sur les PME en Algérie, Volume 8, Numéro 02, Juin 2021, p6-7

* أحمية خالد، مايدة محمد فيصل، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في ظل جائحة كوفيد-19 على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية خلال فترة 2010-2020، المجلة الاقتصادية والتنمية المستدامة ص59

* البنك الدولي في الجزائر، اطلع عليه يوم 10-03-2023 الساعة 15h/ https://www.albankaldawli.org

*الموسوي ضياءمجيد،" النظريةالاقتصادية، التحليلالاقتصادي الكلي «، ديوانالمطبوعاتالجامعية، الجزائر،.2005، ص81.

*بسنت جمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل جائحة كورونا، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 13-03-2021

*تقارير منظمة الصحة العالمية لعام 2020.

*بنسالم كمال، مجلة قانون العمل والتشغيل، تأثير جائحة كوفيد -19 على سوق العملجزائري، المجلد6/العدد1، 2021/02/24

* بنك الجزائر. (29-04-2020) لجنة عمليات السياسة النقدية، بيان صحفي حول تداعيات فيروس كورونا والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد، متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/

* بورياح سلمة، جائحة كورونا المستجد كوفيد-19 وأثرها على قطاع السياحة في الجزائر التداعيات وفرص إعادة البناء، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 11-11-2020، ص 14-19

* تحلايتي فطيمة، بن صبان حنان، أثر جائحة كورونا عل أسعار البترول حالة الجزائر 2019-2021، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس،2022، ص 47

* توفيق حسني، رضوان مالك، نزيم زويوش، التغير المناخي، الطاقة والبيئة الجزائر 100% طاقة متجددة، جانفي 2021، ص 7-10

* حمية وئام، أثر تقلبات تجارة الغاز الطبيعي على الاقتصاد الجزائري في ظل جائحة كورونا 1990-2020، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، تخصص اقتصاد كمي، 2021-2022، ص 20-30

* رمضان قرني محمد/ تداعياتوسياسيات المواجهة/ / تاريخ التصفح 2023/02/24/
https://trendsresearch.org/ar/insight/

*سعيد عبد الحكيم: الناتج الوطني والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لنمو حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001 ،ص.28

*سفيان هواري، فاطمة نقال، تأثير أزمة فيروس كورونا على سياسة الميزانية في الجزائر، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:2 العدد2، جامعة وهران2.ص 814

*على العمري: دراسة تأثير التطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، (1970-2006)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كمية العموم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص46

*كرم سلام عبد الرؤوف سلام، أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية الدولية، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص.79

*كرامة مروة، تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد رقم 2، عدد2، تاريخ النشر: 30-06-2020، ص 327-328

*محمد عبد العزيز عجميةومحمدعطيةناصف، التنميةالاقتصادية دراساتنظريةتطبيقية،قسمالاقتصاد،كليةالتجارة .ص96 ، 2000، الإسكندرية.

*مصطفى بن ساحة "تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية؛ مركز جامعي؛ غرداية؛ 2011/2010 ص6 ص7

*وزارة الاتصال (18-03 -2020) اجتماع الحكومة، من الموقع الرسمي لوزارة الاتصال
http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659

*وسام عمرون، فوزي سماعيل، انعكاسات جائحة كوفيد 61 على قطاع النفط في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد16 / العـدد 02 ديسمبر 2022ص 7-8-9.

*https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/332197/WHO-2019-nCoV-FAQ-Virus_origin-2020.1-eng.pdf اطلع عليه يوم 17-02-2023 على 14:15